



جامعة عمار تليجي الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

قضية تايوان وتأثيرها على مسار العلاقات الصينية الأمريكية من 2016-2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:

د. حبيطة لخضر

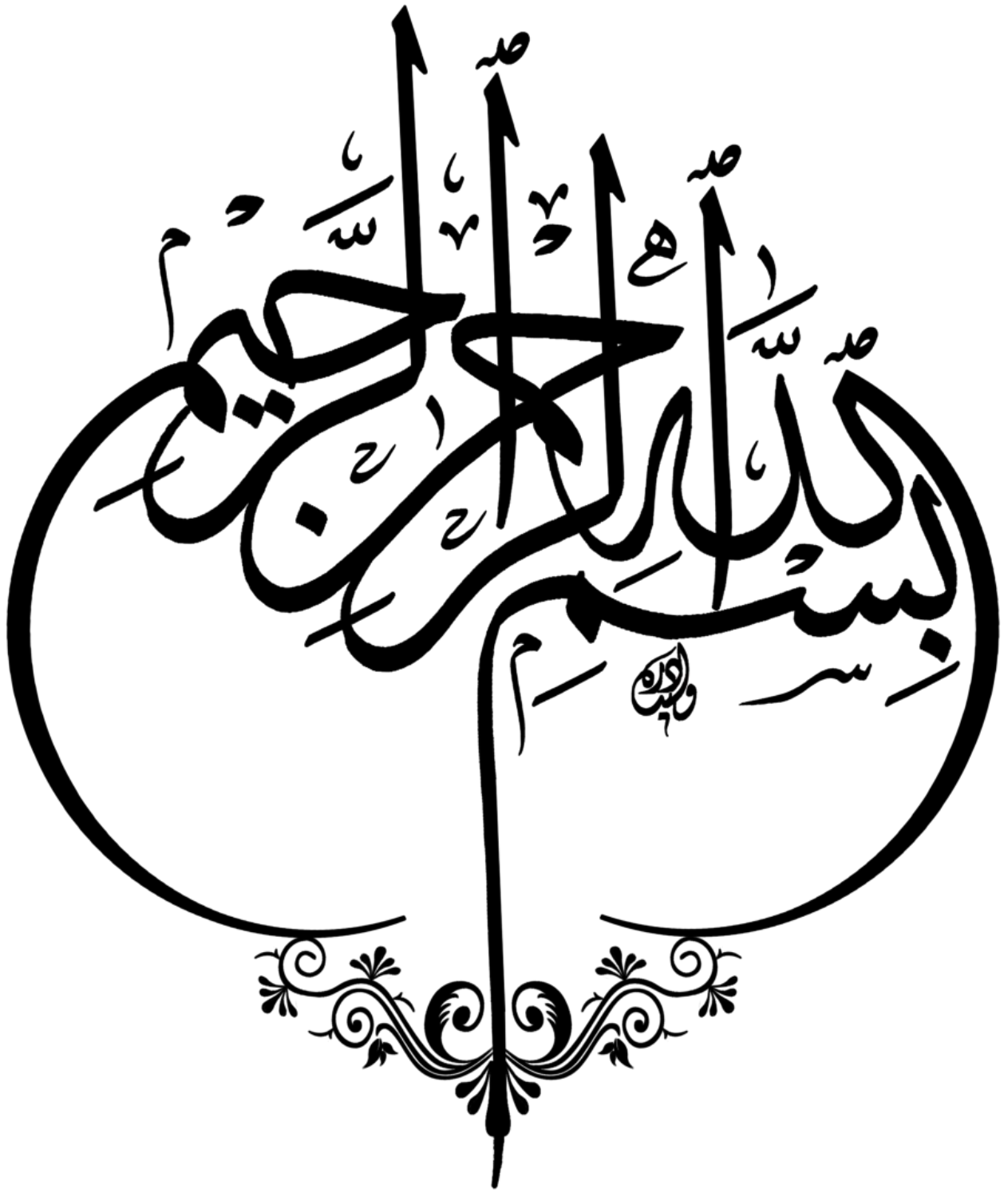
من إعداد الطالب:

سلمان رابح

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر	د. خليفي رابح
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر	د. حبيطة لخضر
ممتحنا	أستاذ محاضر	د. شويحة يوسف

الموسم الجامعي 2025/2024



شكر وعرّفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتيسّر الخطى وتحقق الغايات.

يسرّني في هذا المقام أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرّفان إلى كل من كان له الأثر الطيب في مسيرتي الجامعية، وكل من ساندني في إنجاز هذه المذكرة.

أتوجه بداية بجزيل الشكر والتقدير إلى أسرة جامعة عمار ثلجي بالأغواط، إدارة وأساتذة وموظفين، لما وفرته من بيئة علمية متميزة، ودعم أكاديمي ومعرفي مكّني من الوصول إلى هذه المرحلة من التكوين.

أما الشكر الخاص، فأتوجه به بكل تقدير وامتنان إلى الأستاذ الدكتور حبيطة لخضر، على ما أولاني إياه من دعم علمي وتوجيهات بناءة، وصبرٍ وتشجيع، كان له بالغ الأثر في إخراج هذا العمل إلى النور. فله مني كل التقدير والاحترام.

كما لا أنسى أن أخصّ بالشكر عائلتي الكريمة وكل من آزرني ووقف إلى جانبي خلال سنوات الدراسة، فلكم مني جميعاً كل الشكر والعرّفان.

إهداء

إلى من كانت دعواتهم لي سنداً في كل خطواتي...
إلى من غرسوا في قلبي حبّ العلم، وكانوا لي خير معين...
إلى عائلتي الكبيرة التي أحاطتني بالدعم والمحبة، وشجعتني في كل مراحل حياتي...
إلى أصدقائي الأوفياء، رفاق الطموح والمواقف الصادقة، من شاركوني التعب والفرح والسهر
والنجاح...
إلى كل من آمن بي، ووقف إلى جانبي بكلمة، أو دعوة، أو ابتسامة...
أهدي هذا العمل المتواضع، عربون وفاء وتقدير، واعترافاً بجميل لن أنساه.

رابع

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل قضية تايوان ضمن سياقها الجيوسياسي المعاصر، من خلال تتبع أبعادها التاريخية والقانونية، واستكشاف مدى تأثيرها في مسار العلاقات الصينية الأمريكية، باعتبارها نقطة محورية في التنافس الإستراتيجي بين القوتين العظميين في النظام الدولي الراهن.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن قضية تايوان لا تقتصر على كونها نزاعاً إقليمياً بين الصين والولايات المتحدة، بل تمثل ورقة ضغط مركزية في لعبة التوازنات الدولية، في ظل تصاعد التحالفات، واحتدام المناورات العسكرية، واستمرار التوترات الاقتصادية، وتزايد الخطاب العدائي بين الطرفين.

وقد أبرزت الدراسة كيف تحولت تايوان من جزيرة هامشية إلى فاعل رئيس في معادلة دولية تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية، والسياسات الأمنية، والمواقف الدبلوماسية.

كما كشفت عن الموقف الصيني الثابت الراض لأي شكل من أشكال استقلال الجزيرة، مقابل دعم أمريكي متنامٍ لها عسكرياً وسياسياً، رغم التمسك العلني بمبدأ "الصين الواحدة".

وتطرقت الدراسة إلى تحليل مسار العلاقات الصينية الأمريكية منذ سنة 2016، في ضوء سياسات كل من إدارة دونالد ترامب وجو بايدن، ومدى تأثر هذه العلاقات بالأزمات الدولية المتزامنة كجائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، التي أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى في منطقة شرق آسيا، وتعزيز النزعة التنافسية في السياسات الخارجية للبلدين.

خلصت الدراسة إلى أن قضية تايوان تمثل واحدة من أبرز تجليات التوتر الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتتطلب إدارة متزنة ومسؤولة لتفادي الانزلاق نحو التصعيد العسكري، وضمان الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: تايوان، العلاقات الصينية الأمريكية، النظام الدولي، التوازنات الجيوسياسية، النزاع الإقليمي.

Abstract:

This study aimed to analyze the Taiwan issue within its contemporary geopolitical context by tracing its historical and legal dimensions and exploring its significant impact on the trajectory of Sino-American relations. Taiwan is considered a central point in the strategic rivalry between the two global powers within the current international system.

The study was based on the hypothesis that Taiwan is not merely a regional dispute between China and the United States, but rather a pivotal pressure card in the global balance-of-power game. This is especially true in light of the evolving alliances, intensifying military maneuvers, ongoing economic tensions, and increasingly hostile rhetoric between the two sides.

The research highlighted how Taiwan has transformed from a marginal island into a key player in an international equation shaped by intersecting economic interests, security policies, and diplomatic stances. It also revealed China's firm stance in rejecting any form of Taiwanese independence, in contrast to the growing American military and political support for the island—despite Washington's official commitment to the "One China" policy.

The study examined the development of Sino-American relations since 2016, focusing on the foreign policy approaches of both the Trump and Biden administrations, and assessing how global crises—such as the COVID-19 pandemic and the Russia–Ukraine war—have influenced the power dynamics in East Asia and intensified strategic competition between Beijing and Washington.

The study concluded that the Taiwan issue represents one of the most prominent manifestations of international tension in the post–Cold War era. It requires balanced and responsible management to avoid military escalation and to ensure regional and global security and stability.

Keywords: Taiwan, Sino-American relations, international system, geopolitical balances, regional conflict.

مقدمة

تمهيد:

تُعتبر قضية تايوان من أكثر الملفات تعقيداً وحساسية في العلاقات الدولية المعاصرة، لما تتطوي عليه من أبعاد سياسية وتاريخية واستراتيجية واقتصادية متشابكة، تتداخل فيها مصالح قوى دولية كبرى، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ولا تعكس هذه القضية مجرد صراع داخلي بين حكومة مركزية وإقليم انفصالي، بل أصبحت تمثل بؤرة توتر دائمة ومفتوحة بين قوتين تتنازعان على قيادة النظام الدولي، وتتصادمان عند تقاطع خطوط النفوذ والمصالح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وإذا كانت تايوان، في ظاهر الأمر، تبدو كقضية انفصال سياسي أو نزاع سيادي بين دولة مركزية وكيان متمرّد، فإنها في جوهرها تمثل حجر زاوية في الصراع الجيوسياسي العالمي، خاصة في ظل تنامي القوة الشاملة للصين، وسعيها لتأكيد موقعها كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولا تقتصر خطورة هذه القضية على بعدها الثنائي فحسب، بل تتصل ارتباطاً وثيقاً بمسائل تتعلق بإعادة تشكيل النظام الدولي، وتوزيع القوة والنفوذ، ومستقبل التحالفات الجيوسياسية في العالم.

لقد ازدادت أهمية هذه القضية في السنوات الأخيرة نتيجة لتفاقم عدة عوامل ميدانية ودبلوماسية، من بينها تصاعد التوترات العسكرية في مضيق تايوان، وتكثيف الوجود الأمريكي في منطقة المحيط الهادئ، فضلاً عن الأهمية التكنولوجية المتزايدة لتايوان في الاقتصاد العالمي، لاسيما في مجال صناعة أشباه الموصلات (semiconductors)، التي تمثل العمود الفقري للثورة التكنولوجية الحديثة.

كما أن اشتداد الحرب التجارية بين واشنطن وبكين أضفى على هذه القضية أبعاداً اقتصادية حادة، جعلت من تايوان ركيزة استراتيجية في معركة السيطرة على سلاسل التوريد العالمية. وتزامن ذلك كله مع اندلاع أزمات عالمية متلاحقة، أبرزها جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، ما زاد من تعقيد المعادلات الجيوسياسية، وساهم في تسريع إعادة تشكيل التحالفات الدولية، وكشف هشاشة النظام العالمي القائم، وأعاد تسليط الضوء على نقاط الاحتكاك الكبرى، وفي مقدمتها ملف تايوان.

ولفهم موقع قضية تايوان ضمن هذا السياق الدولي المتحول، لا بد من التوقف أولاً عند الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية الأمريكية، حيث شهدت هذه العلاقة تقلبات حادة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ما بين التنافس والتعاون. فمنذ الاعتراف الأمريكي بجمهورية الصين الشعبية عام 1979، ظلت العلاقات الثنائية مرهونة بتوازن

دقيق تحكمه معادلة «الصين الواحدة» التي تعترف بها واشنطن رسميًا، لكنها تواصل، في الوقت ذاته، دعم تايوان عسكريًا واقتصاديًا. هذا التناقض البنيوي في الموقف الأمريكي شكّل أحد أهم مصادر التوتر المستمر بين البلدين. ثم جاءت نشأة قضية تايوان في سياق الحرب الأهلية الصينية، عندما انسحب القوميون بقيادة "تشانغ كاي شيك" إلى الجزيرة عام 1949، وأسسوا ما يعرف اليوم بـ"جمهورية الصين"، في مقابل إعلان ماو تسي تونغ قيام "جمهورية الصين الشعبية" في البرّ الرئيسي. ومنذ ذلك الحين، بقيت تايوان تتمسك بهويتها السياسية المنفصلة، في حين تصرّ بكين على أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، ويجب أن تعود إلى الوطن الأم، بالوسائل السلمية أو بالقوة إن لزم الأمر. ومع مرور الوقت، أصبحت تايوان أكثر من مجرد قضية سيادية بالنسبة للصين، بل تحولت إلى رمز للوحدة الوطنية، وأداة لقياس مدى استعادة الصين لمكانتها الدولية.

في المقابل، تنظر الولايات المتحدة إلى تايوان كجزء من استراتيجيتها الكبرى لاحتواء الصين، ومنعها من الهيمنة على غرب المحيط الهادئ، لذلك تستمر في دعمها بوسائل متعددة، مع الحرص على إبقاء الغموض الاستراتيجي الذي يمنع اندلاع مواجهة مباشرة. وتقع قضية تايوان اليوم في قلب التنافس الاستراتيجي بين بكين وواشنطن، حيث لم تعد تُفهم فقط ضمن سياق صيني داخلي، بل باتت تمثل اختبارًا حقيقيًا لموقع الصين في النظام الدولي، ولقدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على شبكة تحالفاتها في آسيا، وهو ما يجعل من دراستها ضرورة لفهم الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية، وتطور موازين القوى بين الشرق والغرب.

ثانياً/ أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية:

- الفراغ البحثي عربياً: على الرغم من الأهمية الدولية المتزايدة لقضية تايوان، فإنها لا تزال تحظى باهتمام محدود في الأوساط الأكاديمية العربية، لا سيما من زاوية التحليل الاستراتيجي المرتبط بالعلاقات الصينية الأمريكية. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى سد جزء من هذا النقص، من خلال تقديم معالجة علمية باللغة العربية، تتناول تفاعلات هذا الملف المعقد ضمن سياقه الدولي.

- المنفعة البحثية: تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا متعدد الأبعاد - سياسي، اقتصادي، عسكري لفهم طبيعة العلاقات الدولية في عالم متعدد الأقطاب، ما يسهم في إثراء الأدبيات الخاصة بالعلاقات الدولية والنزاعات الجيوسياسية، ويفتح المجال أمام الباحثين للتوسع في دراسة ملفات مشابهة ذات تأثير عالمي غير مباشر على الواقع الإقليمي.

2- الأهمية العملية:

- **الأوضاع السياسية الجارية:** تكتسب القضية أهمية خاصة في ضوء التصعيد المستمر بين الصين والولايات المتحدة، حيث أضحت من أكثر الملفات حساسية في النظام الدولي.

كما أن ارتباطها بإعادة تشكيل التوازنات الدولية وبمبدأ السيادة الوطنية، يجعل منها قضية تتجاوز بعدها الإقليمي لتُعبّر عن لحظة مفصلية في الصراع على النظام العالمي الجديد. وتحليل هذه التطورات يُعدّ أداة لفهم الاتجاهات الجيوسياسية في العقود المقبلة.

- **البعد الاستراتيجي:** تقع تايوان في مركز التنافس الجيوستراتيجي بين بكين وواشنطن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتمثل نقطة ارتكاز في صراع النفوذ بينهما.

كما أن دورها المحوري في الصناعات التكنولوجية، وخاصة في مجال أشباه الموصلات، يمنحها وزنًا اقتصاديًا وأمنيًا مضاعفًا، يجعل من أي تغيير في وضعها تأثيرًا مباشرًا على استقرار سلاسل الإمداد العالمية وتوازن القوى الدولية.

ثالثًا/ أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع "قضية تايوان وانعكاساتها على العلاقات الصينية الأمريكية" استنادًا إلى مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ الأسباب الذاتية:

أ- دافع معرفي واهتمام شخصي:

ينبع اختيار الموضوع من اهتمام الباحث العميق بتفاعلات السياسة الخارجية للقوى الكبرى، خاصة في الأزمات الدولية ذات الطابع الاستراتيجي، ورغبته في فهم الآليات التي تحكم سلوك الدول العظمى، بما يسهم في تطوير أدوات التحليل النظري في ميدان العلاقات الدولية.

ب- الندرة في تناول العربي المتخصص:

رغم أهمية الملف التايواني على الساحة الدولية، إلا أن الأدبيات العربية المتوفرة بشأنه لا تزال محدودة، خصوصًا في سياق التحليل السياسي والاستراتيجي للعلاقات الصينية الأمريكية، ما يدفع الباحث إلى المساهمة في سد هذه الفجوة المعرفية، من خلال تقديم دراسة أكاديمية باللغة العربية حول موضوع يتسم بالتعقيد والحساسية.

2/ الأسباب الموضوعية:

أ- الطابع الاستراتيجي لقضية تايوان:

تُعد قضية تايوان من أبرز القضايا التي تجسد التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، إذ تمثل نقطة تماس مباشرة بين الصين والولايات المتحدة، وتأخذ أبعادًا متعددة - سياسية، عسكرية، اقتصادية - تجعل منها عنصرًا مركزيًا في فهم موازين القوى العالمية.

ب- الصعود الصيني ومنافسة الهيمنة الأمريكية:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، يبرز الصعود الصيني كأحد أهم التحديات أمام استمرار الهيمنة الأمريكية، وهو ما يجعل من دراسة التوترات الصينية الأمريكية، ولا سيما تلك المرتبطة بتايوان، ضرورة لفهم طبيعة الصراع الجيوسياسي الراهن وآفاقه المستقبلية.

رابعاً/ الدراسات السابقة:

تتوّعت الدراسات التي تناولت قضية تايوان والعلاقات الصينية الأمريكية، سواء في السياق العربي أو الأجنبي، وقد ركزت هذه الأعمال على أبعاد تاريخية، سياسية، استراتيجية أو قانونية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات، مرتبة زمنياً من الأقدم إلى الأحدث، مع إبراز وجه اختلاف الدراسة الحالية عنها:

- Lisa M. Nelson (2019) 'Taiwan in U.S. China Relations: Strategic Ambiguity and Conflict Avoidance', Brookings Institution.

تتناول الكاتبة مفهوم "الغموض الاستراتيجي" الذي تنتهجه الولايات المتحدة تجاه تايوان، بهدف تجنب المواجهة المباشرة مع الصين، وتحليل كيف تسعى واشنطن إلى موازنة دعمها لتايوان دون الاعتراف باستقلالها رسمياً. **وجه الاختلاف:** تركز هذه الدراسة على البعد الأمريكي حصرياً، بينما تتوسع الدراسة الحالية لتغطية الجانبين (الصيني والأمريكي)، في أبعادهما السياسية والعسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى تطورات ما بعد 2020.

- نزار عبد القادر (2020) كتاب: "الصين وتايوان: صراع السيادة والوحدة الوطنية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يعالج الجذور التاريخية لقضية تايوان منذ الحرب الأهلية الصينية، ويسلط الضوء على تطورها القانوني والسياسي، والمواقف الدولية المتباينة من الاعتراف بها.

وجه الاختلاف: تركز هذه الدراسة على البعد التاريخي والسيادي، في حين تتناول دراستنا الراهنة الملف من زاوية تأثيره المباشر على العلاقات الصينية الأمريكية خلال الفترة (2016-2024)، وتقاطعها مع تحولات النظام الدولي.

- منير العتيبي (2021)، مقال: "التنافس الصيني الأمريكي في شرق آسيا: دراسة في الجيوبوليتيك"، مجلة السياسة الدولية، العدد 225.

يركز المقال على أدوات التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة في شرق آسيا، من خلال التحليل الجيوبوليتيكي لمناطق النفوذ، خاصة من منظور الردع العسكري والتوسع الاقتصادي.

وجه الاختلاف: في حين يتناول المقال المنافسة الإقليمية بشكل عام، تركز الدراسة الحالية على قضية تايوان تحديداً بوصفها النقطة المفصلية في هذا التنافس، مع تحليل ميداني للأحداث والتطورات خلال السنوات الأخيرة.

- تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي (CFR) (2022): "Taiwan: Flashpoint or Stalemate"، تقرير استراتيجي.

يقدم التقرير تحليلاً لسيناريوهات تطور النزاع حول تايوان، بين احتمالات الحرب أو استمرار الوضع الراهن، انطلاقاً من اعتبارات عسكرية وسياسية.

وجه الاختلاف: بينما يركز التقرير على الاستشراف الأمني، تقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً أشمل، يدمج البعد الاقتصادي والتكنولوجي، ويتناول أثر الأزمات الدولية (ككورونا وأوكرانيا) في تأزيم هذا الملف.

- جيك سوليفان (2023) (Jake Sullivan): "China, Taiwan, and the U.S.: RedLines and Realpolitik"، مقال - ForeignAffairs.

يحلل المقال السياسة الأمريكية في ردع الصين، ويركز على تغير الخطوط الحمراء الأمريكية تجاه تايوان في ضوء المستجدات العالمية، لا سيما بعد الأزمة الأوكرانية.

وجه الاختلاف: تكتفي الدراسة بتوصيف مواقف الولايات المتحدة، في حين أن هذه الدراسة تسعى إلى ربط تطور العلاقات الصينية-الأمريكية بتفاعلات النظام الدولي ككل، وتدرس أثر التحولات البنيوية في النظام العالمي على مستقبل تايوان.

خامساً/ إشكالية الدراسة: تُعدّ قضية تايوان من أكثر القضايا حساسية وتعقيداً في النظام الدولي المعاصر، لما تمثّله من تقاطع بين مفاهيم السيادة الوطنية، والشرعية الدولية، والتنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى. فمنذ انتهاء الحرب الباردة، ظلّت الجزيرة نقطة توتر مستمر في العلاقات الصينية-الأمريكية، إلا أن التحولات التي شهدتها العالم منذ عام 2016، على الصعيدين الداخلي والخارجي، جعلت من هذه القضية محوراً متقدماً في إستراتيجية كل من بكين وواشنطن، ليس فقط بسبب أهميتها الجغرافية والاستراتيجية، ولكن أيضاً لما تحمله من دلالات رمزية على صعود الصين وتراجع الهيمنة الأمريكية.

فقد تبنت الصين تحت قيادة الرئيس شي جين بينغ سياسة أكثر حزماً تجاه ما تعتبره "مقاطعة منشقة"، في مقابل انخراط أمريكي متزايد في دعم تايوان عسكرياً ودبلوماسياً، وهو ما أعاد رسم ملامح المواجهة الاستراتيجية بين الطرفين، ودفع بقضية تايوان إلى واجهة المشهد الدولي، خاصة بعد زيارات مسؤولي الكونغرس الأمريكي للجزيرة، وتزايد المناورات العسكرية في محيطها.

إنّ هذا التصعيد لم يقتصر على البعد الثنائي بين الصين والولايات المتحدة، بل اتسع ليؤثر في بنية التوازنات الإقليمية في آسيا، والتفاعلات الدولية الكبرى، مما جعل من قضية تايوان نقطة اختبار حقيقية لمدى قدرة النظام الدولي على استيعاب صعود قوة جديدة دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة.

ومن خلال ما سبق، تبرز الإشكالية الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها:

كيف أثرت قضية تايوان على طبيعة العلاقات الصينية-الأمريكية خلال الفترة ما بين 2016 و2024، وما انعكاسات ذلك على التوازن الإقليمي والدولي؟

الاسئلة الفرعية: تدرج تساؤلات فرعية نذكرها تباعاً:

- ما الخلفية التاريخية والسياسية لقضية تايوان وما موقف الصين الرسمي منها؟
- كيف تطورت العلاقات الصينية الأمريكية في ظل النزاع حول تايوان؟
- ما هي الأبعاد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لهذا النزاع؟
- كيف أثرت فترتا ترامب وبايدن على السياسة الأمريكية تجاه الصين وتايوان؟
- ما انعكاسات الأزمات الدولية (مثل كورونا، والحرب الأوكرانية) على طبيعة هذا الصراع؟
- ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الصينية الأمريكية في ظل استمرار أزمة تايوان؟

سادسا/ مناهج الدراسة:

من أجل تحقيق تكامل منهجي يُمكن من فهم أعمق وتحليل شامل لقضية تايوان وانعكاساتها على العلاقات الصينية الأمريكية، اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، يمكن تفصيلها كما يلي:

1. المنهج التاريخي:

يُستخدم هذا المنهج لتتبع الجذور التاريخية لنشأة قضية تايوان وتطورها منذ الحرب الأهلية الصينية، كما يُسهم في فهم مسار العلاقات الصينية الأمريكية عبر المراحل المختلفة، خصوصًا ما قبل وبعد الاعتراف الأمريكي بجمهورية الصين الشعبية.

وقد تم اختيار هذا المنهج نظرًا لأهمية السياق التاريخي في تفسير المواقف الراهنة وتحديد الإحداثيات التي تحكم طبيعة الصراع الحالي.

2. المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمدت الدراسة على هذا المنهج لتحليل السياسات والمواقف الرسمية لكل من الصين والولايات المتحدة تجاه قضية تايوان، بالإضافة إلى وصف التفاعلات الدولية ذات الصلة. وتم اختيار هذا المنهج لقدرته على الجمع بين وصف الوقائع كما هي، وتحليلها لفهم دوافع الفاعلين الدوليين وسلوكهم في إطار النزاع.

3. المنهج المقارن:

تم توظيف المنهج المقارن بهدف إجراء مقارنة منهجية بين موقفي إدارتي الرئيسين الأمريكيين دونالد ترامب (2016-2020) وجو بايدن (2021-2024) تجاه الصين وتايوان، من حيث السياسات الخارجية، والخطاب السياسي، والإجراءات العملية.

وقد وقع الاختيار عليه لقدرته على الكشف عن أوجه التغير والثبات في الاستراتيجية الأمريكية، وتقييم مدى تأثير القيادات السياسية في توجهات الدولة.

4. المنهج الاستشرافي:

أدرج هذا المنهج في الدراسة لاستشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقات الصينية الأمريكية في ظل استمرار النزاع حول تايوان، سواء باتجاه التصعيد أو التهدئة أو بقاء الوضع على ما هو عليه.

وقد اختير هذا المنهج بالنظر إلى الطابع الديناميكي للقضية، وارتباطها الوثيق بتحولات النظام الدولي وتوازنات القوى المستقبلية.

سابعا/ المقاربات النظرية:

من أجل الإحاطة بطبيعة الصراع القائم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول قضية تايوان، استعانت الدراسة بعدد من المقاربات والنظريات في حقل العلاقات الدولية، لما توفره من أدوات تحليلية تساعد على تفسير السلوك السياسي والاستراتيجي للدول، ومن أبرزها:

1. المقاربة الواقعية (Realism):

تتعلق هذه المقاربة من أن العلاقات الدولية محكومة بالمصلحة والقوة، وتفترض وجود صراع دائم بين الدول لتحقيق الهيمنة والبقاء في نظام دولي فوضوي. وتُعدّ مناسبة لفهم دوافع كل من الصين والولايات المتحدة في تعزيز نفوذهما الإقليمي والدولي، واستخدام تايوان كورقة استراتيجية في هذا التنافس.

2. النظرية النيو-واقعية (Neorealism):

تُرَكِّز على بنية النظام الدولي كعامل أساسي في تفسير سلوك الدول، وترى أن توزيع القوة هو ما يحدد شكل التفاعلات بين الفواعل. وتساعد هذه النظرية على تحليل كيفية تأثير التحولات في موازين القوى (مثل صعود الصين) على الصراع حول تايوان.

3. النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية:

تفترض هذه النظرية أن التعاون بين الدول ممكن رغم التنافس، وتركّز على أهمية المؤسسات الدولية، والاعتماد المتبادل الاقتصادي. وهي مفيدة في تحليل التداخل الاقتصادي الكبير بين الصين والولايات المتحدة رغم التصعيد السياسي، ودور التجارة في كبح الانفجار العسكري.

4. نظرية القوة الصلبة والناعمة (Hard and Soft Power):

تُستخدم هذه النظرية لفهم أدوات التأثير المختلفة التي تعتمد عليها كل من بكين وواشنطن، سواء عبر الوسائل العسكرية والاقتصادية (قوة صلبة)، أو عبر الخطاب الدبلوماسي والثقافي والتكنولوجي (قوة ناعمة)، خصوصاً فيما يخص ملف تايوان.

ثامنا/ الإطار المفاهيمي:

لضبط المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، لا بد من تحديد أهم المصطلحات المتداولة إجرائياً ونظرياً، بما يُساعد في بناء فهم علمي دقيق لموضوع البحث:

1. مفهوم الصراع:

يُشير إلى حالة من التنافس أو المواجهة بين دولتين أو أكثر نتيجة تباين المصالح أو الأهداف، وقد يأخذ أشكالاً متعددة، سياسية، عسكرية، اقتصادية أو دبلوماسية. وفي سياق هذه الدراسة، يتمثل الصراع في التنافس بين الصين والولايات المتحدة حول السيادة والنفوذ في مضيق تايوان.¹

2. مفهوم الهيمنة:

تعني قدرة دولة ما على فرض نفوذها وسياساتها على بقية الفواعل في النظام الدولي أو داخل إقليم معين، من خلال أدوات متعددة. وتظهر الهيمنة في هذه الدراسة من خلال محاولة كل من الصين والولايات المتحدة الحفاظ على مكانتها العالمية أو تعزيزها، خصوصاً في منطقة آسيا-الهادئ.²

3. مفهوم توازن القوى :

يعني وجود توزيع نسبي للقوة بين عدة فواعل دوليين، بما يمنع هيمنة طرف واحد على النظام الدولي. وتُعدّ قضية تايوان عنصراً حساساً في هذا التوازن، إذ إن تغيير وضعها القانوني أو الجيوسياسي قد يُخلّ بموازن القوى بين بكين وواشنطن.³

4. مفهوم القوة والمصلحة :

القوة هي قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين بما يخدم مصالحها، والمصلحة هي ما تسعى الدولة إلى تحقيقه للحفاظ على أمنها ونموها. ويتجلى المفهومان في هذه الدراسة من خلال استخدام الصين والولايات المتحدة لقوتها (الصلبة والناعمة) من أجل الحفاظ على مصالحهما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي الصراع على مستقبل تايوان.⁴

تاسعا/ تقسيمات الدراسة:

تتطلب الدراسة من خلال خطة بحث تفصيلية تتوزع على فصلين أساسيين، يتناول كل منهما جانباً محدداً من موضوع البحث، بما يسمح ببناء فهم شامل لمختلف أبعاد قضية تايوان وانعكاساتها على العلاقات الصينية الأمريكية.

¹ حول تعقد مفهوم الصراع وتداخل أبعاده والمتغيرات المؤثرة فيه ، ينظر :

"International Encyclopedia of the Social Sciences, (Later referred to as IESS) edited by David L. Sills, The Macmillan Company and the Free Press, 1968, Vol. 3 ., pp.220-221

² سامي عبد الحميد،، العلاقات الدولية: نظريات ومفاهيم (دار النهضة العربية، 2019)، ص. 145.

³ Levy, Jack S. (1983). "Theories of General War." World Politics, 35(3), 344-374.

⁴ Nye, Joseph S. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي وانعكاسات قضية تايوان على العلاقات الصينية الأمريكية

يركز هذا الفصل على الخلفيات النظرية والمفاهيمية الضرورية لفهم الإطار العام الذي تتحرك ضمنه قضية تايوان، وعلاقتها بتطور التوترات بين الصين والولايات المتحدة. وقد تم تنظيمه في خمسة مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول التعريف بقضية تايوان، حيث يستعرض الخلفية التاريخية لانفصال الجزيرة عن الصين الأم، والوضع القانوني والسياسي الذي تعيشه تايوان في ظل تعقيدات الشرعية الدولية، مع شرح مفصل للموقف الرسمي الصيني القائم على مبدأ "الصين الواحدة".

أما المبحث الثاني فيخصص لعرض عام حول العلاقات الصينية الأمريكية، حيث يتتبع تطورها منذ فترة الحرب الباردة إلى اليوم، مع التركيز على الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية التي شكلت أساس العلاقة، وموقع مبدأ "الصين الواحدة" في السياسات الخارجية الأمريكية المتعاقبة.

ويتناول المبحث الثالث البعد العسكري والأمني في العلاقة بين الطرفين، مع تحليل لأبرز مظاهر التصعيد العسكري في مضيق تايوان، كالمناورات العسكرية وسباقات التسلح، إلى جانب انعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي في منطقة شرق آسيا.

ثم يأتي المبحث الرابع ليتناول البعد الاقتصادي والتجاري، مسلطاً الضوء على التبادلات التجارية والتكنولوجية بين البلدين، ودور الحرب التجارية والصراع في مجال أشباه الموصلات في تصعيد التوترات الجيو-اقتصادية بين بكين وواشنطن.

ويختتم الفصل بـ المبحث الخامس، الذي يدرس البعد السياسي والدبلوماسي، مركزاً على مواقف القوى الدولية من النزاع، واستراتيجيات الدبلوماسية التي ينتهجها الطرفان في المنطقة، ضمن صراع النفوذ الجيوسياسي المتزايد.

الفصل الثاني: التطورات في العلاقات الصينية الأمريكية (2016-2024)

يركز هذا الفصل على التغييرات النوعية التي طرأت على العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة خلال الفترتين الرئاسيتين لدونالد ترامب وجو بايدن، ومدى تأثير الأزمات الدولية المتلاحقة على تطور هذا الصراع. يعالج المبحث الأول مرحلة حكم دونالد ترامب (2016-2020)، حيث يتم تحليل سياساته الاقتصادية والعسكرية تجاه الصين، مع التركيز على دعمه لتايوان وما نتج عن ذلك من توتر متصاعد في العلاقات الثنائية.

أما المبحث الثاني فيتناول فترة حكم الرئيس جو بايدن (2021-2024)، من خلال تسليط الضوء على التغييرات في الخطاب السياسي الأمريكي، وتطور الاستراتيجية الآسيوية لواشنطن، والتي باتت تايوان تمثل أحد محاورها الأساسية.

وفي المبحث الثالث، يتم تحليل تأثير الأزمات الدولية الكبرى - كجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية - على مجريات الصراع في شرق آسيا، مع محاولة الربط بين هذه التطورات وبين التحولات في ميزان القوى العالمي، وما ترتب عليها من تداعيات على مستقبل ملف تايوان.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان
والعلاقات الصينية الأمريكية

تمهيد:

تعتبر قضية تايوان من أكثر القضايا الدولية تعقيداً في العصر الحديث، نظراً لتشابك أبعادها التاريخية والقانونية والسياسية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت تايوان محور خلاف حاد بين الصين، التي تعتبرها جزءاً من أراضيها، وبين قوى دولية تدعم حقها في تقرير المصير، وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة لتأثيرها المباشر على توازن القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ودور الفاعلين الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، ومن هنا تبرز أهمية فهم جذور القضية وسياقاتها المختلفة لفهم تداعياتها على العلاقات الدولية الراهنة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

المبحث الأول: جذور قضية تايوان: أسبابها وتطورها التاريخي:

يُعد الإطار الجغرافي لأي مجال حيوي محوراً رئيسياً للصراعات والنزاعات الدولية، وهو ما أكدته أحداث التاريخ الحديث.

لطالما كانت فكرة المجال الحيوي دافعاً رئيسياً وراء الظاهرة الاستعمارية في الماضي، مما دفع الدول التي تمتلك مقومات القوة وتتفوق في نطاقها الإقليمي إلى السعي للسيطرة على مجالها الحيوي.

هذا التوجه أدخل مفهوم المجال الحيوي وأبعاده إلى صلب الفكر الجيو-استراتيجي، حيث أصبح أداة تحليلية لفهم سياسات التوسع والهيمنة¹.

وقد كان هذا المفهوم سبباً مباشراً في اندلاع العديد من الحروب، نظراً لتعدد أبعاد المجال الحيوي التي تشمل الجوانب الجغرافية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

كما تسعى الصين جاهدة لتعزيز نفوذها في مجالها الحيوي الأول، واستعادة المناطق التي انفصلت عنها أو فقدتها عبر التاريخ، والتي كانت جزءاً من الوطن الصيني الأم.²

و تهدف الصين إلى إعادة توحيد هذه المناطق تحت راية دولة صينية موحدة، تعيد إحياء فكرة المركزية الصينية التاريخية التي ترى الصين ككيان واحد لا يتجزأ.

في هذا الإطار، تُعتبر المركزية الصينية التاريخية عاملاً محورياً في فهم سياسات الصين التوسعية، حيث تسعى بكين إلى إعادة تأكيد هيمنتها على المناطق التي تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من نطاقها الحيوي.

هذا التوجه يعكس رؤية استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز مكانة الصين كقوة عظمى في النظام الدولي.

¹ أحمد دياب العلاقات الأمريكية - الصينية - بعد نصف قرن من دبلوماسية بنج بونج»، مجلة السياسة الدولية، م 56 ع 224 (أفريل 2021) ص 142-143.

² علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية القاهرة الهيئة المصرية 82 العامة للكتاب، 2009، ص 82.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقضية تايوان.

تعتبر قضية تايوان واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في العلاقات الدولية، حيث تمتد جذورها إلى قرون مضت وتتأثر بتطورات سياسية وقانونية معقدة.¹

تاريخيًا، كانت تايوان جزءًا من الصين منذ القرن السابع عشر، لكنها خضعت للاستعمار الياباني عام 1895 بعد هزيمة الصين في الحرب الصينية اليابانية الأولى.

خلال فترة الحكم الياباني، شهدت تايوان تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، لكنها ظلت مرتبطة بهوية صينية قوية لدى سكانها.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، تم تسليم تايوان إلى جمهورية الصين (ROC)، التي كانت تحكمها حكومة الكومينتانغ بقيادة تشيانغ كاي شيك.

تغيرت الأمور بشكل جذري بعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية الصينية عام 1949، حيث فرت حكومة الكومينتانغ إلى تايوان وأعلنتها مقرًا مؤقتًا لجمهورية الصين، مما أدى إلى انفصال فعلي بين تايوان والصين القارية.²

من الناحية القانونية، تعتبر الصين تايوان جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، وفقًا لسياسة "صين واحدة"، التي تدعمها العديد من الدول والمنظمات الدولية.

ومع ذلك تتمتع تايوان بحكومة مستقلة ودستور خاص وجيش وعملة ونظام سياسي ديمقراطي متعدد الأحزاب. على الرغم من هذه الاستقلالية، لا تعترف الأمم المتحدة بتايوان كدولة مستقلة بسبب الضغوط الصينية، حيث تم استبدال مقعد جمهورية الصين (تايوان) بجمهورية الصين الشعبية (PRC) في الأمم المتحدة عام 1971.³

هذا الوضع يضع تايوان في حالة غامضة، حيث تعتبر نفسها دولة ذات سيادة، لكنها تواجه تحديات دبلوماسية كبيرة بسبب عدم اعتراف معظم الدول بها رسميًا.

تحافظ تايوان بعلاقات غير رسمية مع العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، التي توفر لها دعمًا عسكريًا وسياسيًا محدودًا، لكنها تظل معزولة نسبيًا على الساحة الدولية.⁴

¹ سالي نيبيل شعراوي العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، (القاهرة: العربي للنشر 38 والتوزيع، جويلية 2018)، ص 38..

² وليد سليم عبد الحي المواجهة الدولية القادمة تايوان - ومن الضروري انتظار هذين الحدثين الهامين 03 <https://bit.ly/3bjZxHK> جوان 2022: ص 153-154.

³ Stuart Harris, China's foreign Policy, (Cambridge: Polity Press, 2014), p. 34 .

⁴ Tanvi Madan, **Fateful Triangle How China Shaped U.S-India Relations during the Cold War**, (Washington: Brookings Institution Press, 2020), p. 266

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

الموقف الصيني الرسمي من تايوان واضح وحازم، حيث تؤكد بكين أن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضيها، وترفض أي محاولات لإعلان استقلالها، وفقاً لسياسة "صين واحدة"، لا تعترف الصين بوجود دولة تسمى جمهورية الصين (تايوان)، بل تعتبرها مقاطعة صينية، كما أن لديها قانوناً يسمح لها باستخدام القوة العسكرية ضد تايوان إذا أعلنت الاستقلال.

ومع ذلك تفضل الصين حل القضية سلمياً من خلال إعادة التوحيد الطوعي تحت مبدأ "دولة واحدة، نظامان"، كما حدث مع هونغ كونغ وماكاو.

هذا المبدأ يسمح لتايوان بالاحتفاظ ببعض الاستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية، لكنها تظل خاضعة للسيادة الصينية.

1

في الوقت نفسه، تمارس الصين ضغوطاً دبلوماسية مكثفة على الدول والمنظمات الدولية لمنع اعترافها بتايوان كدولة مستقلة، وتقطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بتايوان.

من الناحية العملية، تعيش تايوان في حالة من التوتر المستمر بسبب التهديدات الصينية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. على الرغم من ذلك، تمكنت تايوان من تحقيق تقدم اقتصادي وتكنولوجي كبير، حيث أصبحت واحدة من أهم المراكز الصناعية في العالم، خاصة في مجال صناعة أشباه الموصلات.

هذا التقدم الاقتصادي يعزز من مكانة تايوان الدولية، لكنه يزيد أيضاً من حساسية الموقف الصيني، حيث ترى بكين أن أي تعزيز للعلاقات الدولية لتايوان يمثل تهديداً لوحدها الوطنية.

تظل قضية تايوان واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في العلاقات الدولية، حيث تجمع بين أبعاد تاريخية وسياسية وقانونية. تايوان، التي تعتبر نفسها دولة مستقلة، تواصل السعي للحصول على اعتراف دولي أوسع، بينما تصر الصين على وحدة أراضيها وتعتبر أي تحرك نحو استقلال تايوان تهديداً لأمنها القومي.

هذا الوضع يخلق توترات مستمرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، خاصة مع تزايد الدعم الدولي لتايوان من قبل بعض القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة.²

مستقبل تايوان يظل غير واضح، حيث يعتمد على التوازن بين الضغوط الصينية والدعم الدولي، بالإضافة إلى التطورات السياسية الداخلية في تايوان نفسها.

¹ سالي نبيل شعراوي، مرجع سابق، ص 39.

² قضية تايوان والحاجة إلى قانون دولي عادل، العربي الجديد موقع إلكتروني، ينظر الرابط: <https://www.alaraby.co.uk> تاريخ الزيارة: 2025/02/10.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

يتساءل البعض عنّ يمثل الحكومة الأميركية في مثل هذه القرارات، هل هي الحكومة نفسها أم بعض أعضاء الكونغرس؟ فلو كانت الحكومة خاضعة بالكامل لنفوذ الكونغرس، فكيف يمكنها الحفاظ على مصداقيتها على الساحة الدولية؟

أثار هذا القرار استياء الحكومة الصينية، التي وصفته بالخيانة، خاصةً بعد زيارة "لي تينج هوي" للولايات المتحدة الأميركية. وردًا على ذلك، أعلن الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" في 7 يونيو 1995 عن استعداد بلاده لإجراء تجارب صاروخية ومناورات عسكرية واسعة بالقرب من مضيق تايوان. وعلى الرغم من اعتراض الصين على هذه الزيارة، إلا أن "لي تينج هوي" وصل إلى الولايات المتحدة يومي 9 و10 يونيو 1995، مما دفع الإعلام الأميركي إلى تسليط الضوء على الإهانة التي تعرض لها عام 1904 عند وصوله إلى مطار مهاواي. ونتيجة لذلك، عادت قضية تايوان مجددًا إلى واجهة السياسة الأميركية.

استمرت التوترات بين الجانبين طوال عام 1995، حيث أجرت تايوان تجارب على صواريخها الخاصة وتدريبات عسكرية تهدف إلى صد أي محاولة غزو صيني. في الوقت ذاته، سعى "لي تينج هوي" إلى الحصول على دعوة لحضور قمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في اليابان، مما دفع الصين إلى تكثيف الضغط على الولايات المتحدة للحصول على التزامات واضحة تجاه تايوان. وقد قامت الصين بتوسيع نطاق مناوراتها العسكرية قبيل الانتخابات التشريعية التايوانية في ديسمبر 1995.¹

ومع بداية يناير 1996، ازداد التوتر بين الصين من جهة، وتايوان والولايات المتحدة من جهة أخرى، خاصةً بعد أن منحت واشنطن تأشيرة مرور إلى نائب الرئيس التايواني آنذاك "لي يوان زو"، مما دفع الصين إلى سحب سفيرها من الولايات المتحدة احتجاجًا على هذه الخطوة، بالإضافة إلى استدعاء قائد قواتها الجوية الذي كان في زيارة للولايات المتحدة.

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التايوانية المقررة في 23 مارس 1996، تبنى بعض المرشحين، بمن فيهم "لي تينج هوي"، خطابًا متشدّدًا تجاه الصين، تخلّلت دعوات واضحة للاستقلال عن بكين. وردًا على ذلك، حشدت الصين 100 ألف جندي في مقاطعة "فوجيان" الساحلية، وهي أقرب منطقة صينية إلى تايوان، مما دفع الولايات المتحدة إلى تحذير بكين من اللجوء إلى التهريب العسكري. لكن الصين تجاهلت التحذيرات، وبدأت في مارس 1996 بإجراء

¹Andrew Scobell, «Chinese thinking on the South China Sea and the future of regional security», in: US-China Competition and the South China Sea Disputes, (Edited by: Huiyun Feng and Kai He), (New York Routledge, 2018)

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

مناورات عسكرية في مضيق تايوان، تضمنت إطلاق صواريخ على بعد 20 ميلاً فقط من سواحل تايوان، مهددة بالتدخل العسكري في حال إعلان الجزيرة استقلالها¹.

تسببت هذه التحركات العسكرية في تصاعد التوتر بين الصين والولايات المتحدة، مما دفع واشنطن إلى إرسال بعض قطعها البحرية إلى المنطقة، في خطوة تعكس التزامها بحماية تايوان وردع أي تهديد عسكري صيني.

واصلت الولايات المتحدة مراقبة المناورات العسكرية الصينية قبالة سواحل تايوان، مؤكدة موقفها القائم على التواجد البحري في مضيق تايوان وتحذير الصين من اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب ضد الجزيرة. واستعرضت واشنطن قوتها العسكرية عبر إرسال إدارة الرئيس بيل كلينتون في 10 مارس 1996 حاملتي الطائرات "يو إس إس إنديبندينس" (USS Independence) إلى مياه شرق آسيا، منطلقة من اليابان باتجاه تايوان. في الوقت ذاته، أبحرت حاملة الطائرات "يو إس إس نيميتز" (USS Nimitz) "من الخليج العربي متجهة إلى بحر الفلبين"².

وردت الصين على هذا التصعيد بإجراء تجربة صاروخية رابعة وأخيرة في 13 مارس 1996، تلاها بعد أيام قليلة مناورات عسكرية مشتركة برية وجوية وبحرية، شارك فيها نحو 400 ألف جندي و 40 قطعة بحرية و 10 طائرات حربية، مع إطلاق صواريخ قرب السواحل التايوانية، في رسالة واضحة للناخبين التايوانيين بأنها لن تتسامح مع أي إعلان للاستقلال.

ورغم الضغوط الصينية، جرت الانتخابات التايوانية كما هو مخطط لها، وأسفرت عن فوز "لي تينج هوي"، ليصبح أول رئيس منتخب شعبياً في تايوان. إلا أن نتائج الأزمة جاءت بعكس ما كانت تأمله بكين، حيث عززت الانتخابات من شرعية "لي تينج هوي"، كما توطدت العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان. في المقابل، دفعت هذه الأزمة المخططين العسكريين الأميركيين إلى استنتاج أن إصرار الصين على اتباع سياسة حافة الهاوية قد يؤدي إلى نشوب حرب في حال وقوع حادث غير متوقع أو سوء فهم³.

وأظهرت أزمة مضيق تايوان عام 1996 أن الصين كانت تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية خلال إدارتها للأزمة:

1. التأثير على الانتخابات التايوانية: تزامنت المناورات العسكرية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في تايوان، حيث حاولت بكين التأثير على الناخبين لإضعاف شعبية "لي تينج هوي"، مرشح الحزب الوطني الحاكم. استخدمت الصين

¹Bonnie S. Glaser, *What Is the U.S. "One China" Policy, and Why Does it Matter?*, January 13, 2017, the Center for Strategic and International Studies (CSIS), (28/07/2022), see the link: <https://bit.ly/3JsiEvE>

² ميشيل برنو، أوراسيا قارة، إمبراطورية، إيديولوجيا أو مشروع (ترجمة: معاوية سعيدوني)، (الدوحة: بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2021). ص322.

³ وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 - (أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010). ص188-

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

مناوراتها العسكرية وحملات إعلامية مكثفة لزعزعة الثقة فيه، خاصة بين رجال الأعمال، بهدف التسبب في اضطرابات اقتصادية مثل انخفاض أسعار الأسهم في البورصة التايوانية، وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية والذهب، وهروب رؤوس الأموال. لكن هذه الاستراتيجية فشلت تمامًا، حيث فاز "لي تينج هوي" بأغلبية ساحقة، حاصدًا 54.96% من الأصوات¹.

2. **التأكيد على وحدة الصين:** سعت بكين إلى إرسال رسالة واضحة بأن إعادة توحيد الصين مع تايوان قضية غير قابلة للتفاوض، وأنها لن تتساهل مع أي تحركات نحو الاستقلال.

3. **إحباط الطموحات التايوانية:** حاولت الصين التصدي لتوجهات القيادة التايوانية آنذاك، ومنع تصاعد الطموحات الاستقلالية التي كانت تسعى إلى تعزيز هوية تايوان ككيان منفصل عن الصين.

المطلب الثاني: الوضع القانوني والسياسي لإقليم تايوان

لطالما كانت العلاقات الصينية-الأمريكية محط شد وجذب بين مختلف الإدارات الأمريكية، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، منذ الزيارة السرية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" إلى الصين في يوليو 1971.

في ذلك الوقت كانت الصين تمثل في نظر الرأي العام الأمريكي فكرة الشرق الغامض، المليء بالأسرار والمؤامرات، كما كانت تُرى كعلاق كامن على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي.

وقد انتصرت وجهة النظر التي تدعو إلى تشجيع هذا العلاق على النهوض لإثارة قلق الاتحاد السوفيتي، خاصة بعد الانقسام الكبير داخل الكتلة الشيوعية بين الصين والاتحاد السوفيتي في منتصف ستينيات القرن العشرين. تعددت الرؤى المؤيدة لفكرة إقامة تحالف سياسي أمريكي-صيني موجه ضد الاتحاد السوفيتي، حيث سعى "هنري كيسنجر" إلى استخدام التقارب مع الصين كأداة للضغط على السوفيت لتبنيين موقفهم في مفاوضات معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت 1)، التي تم توقيعها في ماي 1972².

¹ غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ليوسيديديز، الرحمة إسماعيل بهاء الدين سليمان، (بيروت: دار الكتاب العربي، سبتمبر 2018)، ص 339

² الغموض الاستراتيجي.. ما هو الموقف الأميركي من تايوان (02/08/2022)، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3oPZdnh> تاريخ الزيارة: 2025/02/14.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

وتمثل الزيارة التاريخية للرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" إلى الصين في فبراير 1972، ولقاؤه بالرئيس الصيني "ماو تسي تونغ"، نقطة تحول رئيسية في تطور العلاقات الأمريكية-الصينية خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

في نهاية هذه الزيارة، صدر بيان رسمي أقرت فيه الدولتان بوجود اختلافات جوهرية في نظمهما الاجتماعية وسياستهما الخارجية، لكنهما اتفقتا على مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات بينهما، بما في ذلك احترام السيادة والتكامل الإقليمي لجميع الدول، والالتزام بعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتحقيق المنافع المتبادلة والمتساوية، والتعايش السلمي.¹

وقد انعكس ذلك على العديد من القضايا الثنائية، بما في ذلك قضية تايوان، حيث أكد بيان شانغهاي الصادر بعد زيارة نيكسون أن جميع الصينيين على جانبي مضيق تايوان هم أبناء الأمة الصينية الواحدة، وأن تايوان جزء من الصين، مع ضرورة حل قضيتها سلمياً دون اللجوء إلى الضم العسكري القسري.

في الواقع، كان مبدأ "ريتشارد نيكسون" يعتمد على فكرة مركزية تقوم على الاعتماد على قوى إقليمية لمواجهة الاتحاد السوفيتي، حيث رأى أن الصين تمثل هذه القوة في منطقة الهند الصينية وجنوب شرق آسيا. وقد ساهمت زيارة نيكسون في دفع العلاقات الأمريكية-الصينية إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الرسمية.

وعندما خلف "جيرالد فورد" نيكسون بعد استقالته في 9 أغسطس 1974، أكد هو و"هنري كيسنجر" للمسؤولين الصينيين أن الولايات المتحدة ستلتزم بالاتفاقيات التي تعهدت بها الإدارة السابقة.

وقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات ملموسة، مثل سحب الطائرات المقاتلة من تايوان، وتقديم الدعم الاقتصادي والدفاعي والاستخباراتي والتكنولوجي للصين.

ومع ذلك وبسبب الانتكاسات الأمريكية في كمبوديا وفيتنام، وزيادة الاستياء المحلي من سياسة الانفراج، توقف سحب الطائرات، ويرجع ذلك جزئياً إلى تطور الانفراج الأمريكي مع الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى تأخير الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من تايوان.

ومع وصول الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر"، الذي خلف إدارة "جيرالد فورد"، تم الإعلان عن بيان مشترك عام 1978 بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة.

¹ بسبب الزيارة، كادت الحرب أن تندلع بين أميركا والصين في 3 أغسطس 1995. نقلاً عن الرابط التالي <https://bit.ly/3vDinud>: تاريخ الاطلاع: 2024/02/16.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

وقد ذهب كارتر في هذا البيان إلى أبعد مما فعله نيكسون في بيان شانغهاي، حيث اعترف بأن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين، مما يعني إقراره بوجود دولة صينية واحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ منها.

وفي 1 يناير 1979، سحبت الولايات المتحدة اعترافها الدبلوماسي بتايوان واعترفت بحكومة الصين الشعبية كممثل شرعي وحيد للصين.

مع التأكيد على مبدأ "صين واحدة" الذي ينص على أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. ومع ذلك، أشار البيان الأمريكي الصادر في ذلك الوقت إلى أن شعب الولايات المتحدة سيحتفظ بعلاقات ثقافية وتجارية وغير رسمية مع الشعب التايواني. وقد صاحب عملية تطبيع العلاقات الأمريكية-الصينية استمرار الاحتجاجات في الصين، بالإضافة إلى معارضة الكونغرس الأمريكي للقيود المفروضة على مبيعات الأسلحة إلى تايوان.

وردًا على ذلك، أقر الكونغرس الأمريكي بعد اعتراف إدارة "جيمي كارتر" بجمهورية الصين الشعبية قانون العلاقات مع تايوان (Taiwan Relations Act - TRA) في 10 أبريل 1979، والذي يلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان ضد أي غزو صيني. وبموجب هذا القانون، احتفظت الولايات المتحدة بعلاقات رسمية مع الصين وعلاقات غير رسمية مع تايوان¹.

وقد التزمت إدارتا الرئيسين الأمريكيين "رونالد ريغان" و"جورج بوش الأب" خلال فترتي حكمهما بسياسات معتدلة تجاه الصين، على الرغم من الضغوط الداخلية التي كانت تسعى إلى الحد من التقارب مع بكين. كانت هذه الضغوط واضحة في موقف الكونغرس الأمريكي من أحداث عام 1989، وكذلك في ضغوط منتجي الأقمشة الأمريكيين وجماعات حقوق الإنسان واللوبي التايواني. بالإضافة إلى ذلك، برز تيار قوي بين الأكاديميين الأمريكيين الذين رأوا أن الصين دولة طموحة تسعى إلى الهيمنة على آسيا من خلال غزو أو احتلال الدول المجاورة، بهدف أن تصبح قوية بما يكفي لمنع أي تطورات في المنطقة دون موافقتها.

على الرغم من الانتقادات الأمريكية الشديدة لمطالبات الصين بتايوان في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وضع الرئيس الصيني السابق "دينغ شياو بينغ" مبادئ توجيهية لسياسات الصين الخارجية عُرفت باسم "استراتيجية الـ24 حرفًا"، والتي تُترجم غالبًا إلى: "انتظر وقتك، لا تتصدر المشهد، ولا تتزعم".

¹ شريفة كلاح، "المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، المجلة، العدد 17، السداسي الأول 2022، ص. 54.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

وفي حين كانت الصين تأمل في إنهاء الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة، عملت في الوقت نفسه على تطوير شراكات استراتيجية ثنائية لتعزيز مكانتها الدولية.

وأدركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أهمية التعاون مع الصين والالتزام بسياسة "صين واحدة"، والتي أدت إلى تغيير جوهرى في توازن القوى خلال الحرب الباردة، مما أضر بمصالح الاتحاد السوفيتي.

وساهمت هذه السياسة في خلق ظروف جيوسياسية مواتية للثورة الصناعية الصينية، التي تُعد الأسرع والأضخم في التاريخ.

ومع ذلك، فإن المفارقة التاريخية تمثلت في تزامن انهيار الاتحاد السوفيتي مع صعود الصين، مما أعاد تشكيل الصين كخصم محتمل للولايات المتحدة، خاصة في ظل ظهور نظرية "صراع الحضارات" لصامويل هنتنجتون.

ومع ذلك لم تتبن إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" (1993-2001) هذا الطرح، واستمرت في اتباع السياسة الأمريكية التقليدية تجاه الصين.

تواصل تايوان تعزيز علاقاتها الدولية، خاصة مع دول جنوب المحيط الهادئ، من خلال تقديم مساعدات سنوية تتجاوز نصف مليار دولار.

كما سعت إلى استغلال الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة عبر عرض مساعدات مالية عاجلة بقيمة مليار دولار، مقابل دعم طلبها لإدراج مسألة عضويتها في المنظمة ومراجعة القرار الصادر عام 1972.

بالإضافة إلى ذلك روجت تايوان لفكرة أنها عاشت لفترة طويلة بنظام سياسي واقتصادي مختلف تمامًا عن الصين، مما يعكس وجود فروقات جوهرية بين النظامين.

في سياق آخر، عملت تايوان على تعزيز قدراتها العسكرية من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة لشراء أسلحة متطورة، إلى جانب تطوير صناعاتها المحلية المتقدمة في مجال التصنيع العسكري.

كما كثفت جهودها لتحديث ترسانتها العسكرية لمواجهة تنامي القوة العسكرية للصين¹.

ورغم انتهاء أزمة مضيق تايوان عام 1996، إلا أن التصريحات الصينية بشأن الجزيرة لم تتوقف. فقد جددت الصين موقفها خلال لقاء الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" مع نظيره الأميركي "بيل كلينتون" على هامش قمة "أبيك" (APEC) "

في مانابا بتاريخ 24 نوفمبر 1996.

¹ شريفة كلاع، "المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان، مرجع سابق:ص55.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

وواصلت الحكومة الصينية التأكيد على موقفها في مختلف المناسبات، لا سيما خلال احتفالاتها بعودة هونغ كونغ إلى سيادتها عام 1997، حيث شدد الرئيس الصيني على أن كلاً من "ماكاو" و"تايوان" ستعودان إلى الوحدة مع الصين.

وترى بكين أن إعادة توحيد تايوان هو مسألة وقت، إذ تعتبر الجزيرة جزءاً من أراضيها تاريخياً، وتسعى إلى استعادة كافة المناطق التي كانت خاضعة لها، تمهيداً لاستعادة مكانتها الإقليمية كما كانت في أوج توسعها خلال عهد أسرة "تشينغ (Qing)" حالياً، ينصب تركيز الصين على بسط نفوذها في بحري الصين الشرقي والجنوبي، مع إعطاء أهمية خاصة لمسألة تايوان¹.

المطلب الثالث : الموقف الصيني والدولي من قضية تايوان

في إطار العلاقات الدبلوماسية مع منطقة تايوان الصينية، فقد أصبحت ناورو مؤخرًا الدولة رقم 183 التي تعترف بحقيقة أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل كامل الصين، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين

هذا الاعتراف يعكس الإجماع الدولي المتزايد حول هذه القضية، والتي تعتبر من القضايا الجيوسياسية الأكثر حساسية في العالم.

ومع ذلك لا تزال هناك بعض الأصوات التي تحاول التشكيك في هذه الحقيقة الواضحة، مما يعكس جهلاً أو تجاهلاً للقوانين والمواثيق الدولية التي تحكم هذه القضية.

من بين هذه الأصوات، تصريحات لورا روزنبرغ، رئيسة "المعهد الأمريكي في تايوان"، التي وصفت خطوة ناورو بأنها "مؤسفة" و"مخيبة للأمل".

وأشارت إلى أن قرار الأمم المتحدة رقم 2758 لم يحسم بعد وضع تايوان، وأنه لا يمنع أي دولة من إقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان أو مشاركتها في نظام الأمم المتحدة.

هذه التصريحات تعكس عدم فهم أو تجاهل للقرارات الدولية التي تم اتخاذها بالفعل، والتي تؤكد بشكل قاطع أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين.

في الواقع، قرار الأمم المتحدة رقم 2758، الذي تم اعتماده في عام 1971، ينص بوضوح على أن تايوان تعيد جميع حقوقها إلى جمهورية الصين الشعبية، وأن ممثلي حكومة الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة.

¹ المرجع نفسه، ص56-57.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

كما أمر القرار بطرد ممثلي تشيانغ كاي شيك، الذين كانوا يحتلون مقعد الصين في الأمم المتحدة بشكل غير قانوني. هذا القرار يمثل إجماعاً دولياً واضحاً على أن هناك صيناً واحدة فقط، وأن تايوان جزء منها.

محاضر المناقشات التي سبقت اعتماد القرار 2758 توضح أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت واضحة في رفض أي محاولة لتقسيم الصين.¹

لقد أكدوا أن مسألة الاعتراف بحكومة الصين الشعبية كممثل شرعي وحيد للصين هي مسألة تتعلق بالاعتمادات، وليس بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة.

أي محاولة لخلق "تمثيل مزدوج" للصين وتايوان كانت تواجه معارضة قوية، حيث اعتبرت هذه المطالب غير قانونية وتتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

قبل قرار الأمم المتحدة رقم 2758، كانت هناك أدوات قانونية دولية أخرى أكدت وضع تايوان كجزء لا يتجزأ من الصين.

إعلان القاهرة الصادر في عام 1943، والذي وقعه قادة الصين والولايات المتحدة وبريطانيا، أكد أن جميع الأراضي التي سرقها اليابان من الصين، بما في ذلك تايوان، ستعاد إلى الصين.²

وأكد إعلان بوتسدام لعام 1945 أن شروط إعلان القاهرة سيتم تنفيذها. هذه الإعلانات تشكل الأساس القانوني الدولي لوضع تايوان.

اليوم، تعترف 183 دولة بحقيقة أن تايوان جزء من الصين، بما في ذلك الولايات المتحدة، التي التزمت بمبدأ الصين الواحدة في بياناتها المشتركة مع الصين.³

على مر السنين، أعلنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة معارضتها لاستقلال تايوان، مما يعكس التزامها بالسياسة الدولية المتفق عليها.

¹ قرار الأمم المتحدة رقم 2758 (1971) - استعادة الحقوق القانونية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة يمكن الاطلاع على نص القرار الكامل عبر الرابط التالي: [قرار الأمم المتحدة رقم 2758](#) هذا القرار يؤكد أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين.

² إعلان القاهرة (1943): نص إعلان القاهرة متاح عبر العديد من المصادر التاريخية، بما في ذلك الأرشيف الوطني الأمريكي: الإعلان يؤكد أن جميع الأراضي التي استولت عليها اليابان من الصين، بما في ذلك تايوان، ستعاد إلى الصين.

³ إعلان بوتسدام (1945): يمكنك العثور على نص إعلان بوتسدام عبر مصادر مثل مكتبة الكونغرس: [إعلان بوتسدام](#) الإعلان يؤكد تنفيذ شروط إعلان القاهرة، بما في ذلك عودة تايوان إلى الصين.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

إذن فإن قضية تايوان ليست مجرد مسألة سياسية، بل هي أيضاً مسألة تتعلق بالوحدة الوطنية للشعب الصيني. على مدار آلاف السنين، مرت الصين بفترات من التشتت الداخلي، ولكن في كل مرة، تمكن الشعب الصيني من إعادة توحيد بلاده.

هذه القوة التي تجمع الشعب الصيني معاً هي قوة لا يمكن إيقافها بأي شخص أو أي شيء، وبالتأكيد ليس بواسطة كذبة هشة أو محاولات للتشكيك في الحقائق التاريخية والقانونية¹.

¹ سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان: وزارة الخارجية الأمريكية تنشر بيانات رسمية حول سياسة "الصين الواحدة" [U.S. Department of State - One China Policy](#): "هذه السياسة تؤكد اعتراف الولايات المتحدة بموقف الصين بأن تايوان جزء من الصين."

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

المبحث الثاني: السياق العام لتطور العلاقات الصينية-الأمريكية

المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

خلال فترة الحرب الباردة، كانت دول العالم الثالث بمثابة ساحة للتنافس بين القوى العظمى، حيث تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من أجل تحقيق النفوذ على مستوى العالم. وفي الوقت الحاضر، عادت المناطق النامية لتصبح مرة أخرى مسرحًا للتنافس، ولكن هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين.

يمكن القول إن العلاقات الأمريكية الصينية تمثل نموذجًا فريدًا من العلاقات الثنائية، حيث تجمع بين عناصر تبدو متناقضة في كثير من الأحيان، مثل التعاون والصراع، والاستقلالية والاعتماد المتبادل¹.

هذه العلاقات تتأرجح بين الصراع والتعاون، مرورًا بمراحل متعددة تتراوح بين الحرب الشاملة كأقصى درجات الصراع، والاندماج أو التعاون الكامل في جميع المجالات كأقصى درجات التعاون.

وغالبًا ما توصف العلاقات الأمريكية الصينية بأنها الأكثر أهمية في العالم، وأحيانًا يشار إليها على أنها العلاقة بين القوتين العظميين في النظام الدولي.

يعتبر ظهور قوة كبرى جديدة على الساحة الدولية من الأحداث النادرة التي يمكن أن تسبب تغييرات كبيرة في النظام العالمي، سواء كانت نحو الاستقرار أو الفوضى.

والصين اليوم هي القوة الصاعدة الأبرز على المستوى العالمي. وقد أثار صعود الصين في بداية القرن الحادي والعشرين، والنمو السريع للدولة الصينية من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية، بالإضافة إلى تطور المؤسسة العسكرية الصينية، جدلاً واسعاً بين الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية.

كما أثار هذا الصعود مخاوف القوة المهيمنة على النظام الدولي، وهي الولايات المتحدة، حول التغييرات المحتملة في توازن القوى لصالح الصين. لذلك، تحتل الصين مكانة مركزية في التقارير الاستراتيجية الأمريكية، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع هذا الصعود الصيني، بما يضمن احتوائه ومنع خروجه عن نطاق الهيمنة الأمريكية².

¹ رشدي العمري العلاقات الأمريكية الصينية واستراتيجية واشنطن التي تزعم استقرار منطقة آسيا الباسفيك"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2012، ص 67.

² إبراهيم عرفات الصين وحواجز الصعود، مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2006، ص 15.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

مراحل تطور العلاقات الأمريكية الصينية

تعود العلاقات بين الولايات المتحدة والصين إلى عام 1844، عندما تم توقيع معاهدة "وانجيا (Wanghia)"، وهي أول معاهدة بين البلدين.

نصت هذه المعاهدة على منح الأمريكيين العديد من الامتيازات والحصانات في الصين.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات الأمريكية الصينية نموذجًا خاصًا من العلاقات الدولية، يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، ويشكل مزيجًا فريدًا من العلاقات الثنائية المعقدة والمتناقضة فكلتا الدولتين تمتلكان عناصر القوة والإرادة السياسية للعب دور عالمي يتجاوز الدور الإقليمي.

فالولايات المتحدة، كقوة عظمى، تسعى إلى الحفاظ على موقعها المتميز لأطول فترة ممكنة، بينما تسعى الصين، بقوتها الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية المتزايدة، إلى الوصول إلى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير في الأحداث العالمية في القرن الحادي والعشرين¹.

أولاً: مرحلة الحرب العالمية الأولى

دخلت الولايات المتحدة القارة الآسيوية في نهاية القرن التاسع عشر بموقف مختلف عن الدول الأوروبية. فبينما كانت الدول الأوروبية تسعى إلى إنشاء مستعمرات أو مناطق نفوذ في آسيا، كانت الولايات المتحدة تدعو إلى سياسة "الباب المفتوح"، التي تدعو إلى المساواة بين جميع القوى الأجنبية في الوصول إلى الصين.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، لم تتحقق تطلعات الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق ببرنامج النقاط الأربعة عشر الذي قدمه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، والذي كان يدعو إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد أصاب الصينيين خيبة أمل كبيرة عندما منحت معاهدة فرساي، التي نتجت عن مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، شبه جزيرة شاندونغ، التي كانت تحت سيطرة ألمانيا، إلى اليابان بدلاً من إعادتها إلى الصين².

ثانياً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

قدمت إدارة الرئيس الأمريكي روزفلت مساعدات غذائية ضخمة للصين خلال المجاعة الكبرى في أواخر العشرينيات من القرن العشرين.

كما دعمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية بزعماء شيانج كاي شيك في حملتها ضد أمراء الحرب المحليين، والتي عُرفت باسم "المسيرة نحو الشمال".

¹ إسماعيل العلي، المرجع السابق، ص 188.

² إبراهيم عرفات، المرجع السابق، ص 73.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

بالإضافة إلى ذلك، قدمت الولايات المتحدة دعمًا عسكريًا كبيرًا للصين ضد اليابان خلال حرب المحيط الهادئ، من خلال إرسال مساعدات عسكرية إلى منطقة الحدود بين سلسلة جبال الهيمالايا وسيشوان¹.

بعد سقوط الصين في أيدي الشيوعيين وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949، بقيادة ماو تسي تونغ، فر شيانج كاي شيك ورجاله إلى تايوان.

وقد أدركت الصين الخطر الذي يحدق بها بعد اجتياح كوريا الشمالية للأراضي الكورية الجنوبية في 25 يونيو 1950، مما دفع الصين إلى التدخل في الحرب الكورية عن طريق إرسال متطوعين للقتال هناك .

وقد ألفت هذه الحرب بظلالها على العلاقات الأمريكية الصينية، حيث تدهورت العلاقات بين البلدين لسنوات طويلة. فقد تكبدت الصين خسائر فادحة، واتبعت سياسة العزل الذاتي، وقامت بحملات جماهيرية مناهضة للولايات المتحدة. كما فرضت الولايات المتحدة حظرًا تجاريًا على الصين، وضغطت على حلفائها الغربيين لاتباع نفس النهج².

ثالثاً: مرحلة الحرب الباردة

مع انهيار التحالف بين الصين والاتحاد السوفيتي بين عامي 1959 و 1963، أصبحت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة أكثر تعقيداً.

فقد بقيت الصين في المعسكر المناهض للولايات المتحدة، لكنها عارضت أيضاً نفوذ الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث.

واستغرق الدبلوماسيون الأمريكيون حوالي عشر سنوات للاستفادة من الفرص التي أتاحتها الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي.

كانت إدارة الرئيس نيكسون بحاجة إلى الصين للضغط على فيتنام وإنهاء الحرب في الهند الصينية. وبعد سلسلة من اللقاءات السرية، قام الرئيس ريتشارد نيكسون بزيارة تاريخية إلى الصين في عام 1972، برفقة مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر وقد التقى نيكسون مع الرئيس ماو تسي تونغ لوضع أسس للتفاهم بين البلدين.

وأدت هذه الزيارة إلى تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وفتحت الباب أمام تعاون أكبر بينهما في السنوات اللاحقة³.

إشكالية العلاقة بين أمريكا والصين

¹ در عبد المنعم المشاط ماهر خليفة تحليل وحل الصراعات الإطار النظري القاهرة المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، يناير 1995، ص94.

² حنان قنديل "الصين وتايوان والعولمة"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص46-47.

³ المرجع نفسه، ص87.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

تُمثّل الولايات المتحدة دولة عظمى وقوية تسعى دائماً إلى تعزيز وضعها السياسي والهيمنة على الساحة الدولية، في حين أن الصين تُعتبر دولة ذات توجهات اشتراكية تختلف جذرياً عن النهج الرأسمالي الذي تتبناه الولايات المتحدة، والذي يعادي المد الاشتراكي.

وبالتالي، فإن العلاقات الأمريكية الصينية تُشكّل نمطاً فريداً في العلاقات الدولية، حيث تتميز بتعقيداتها الخاصة وصراعاتها الخفية والمعلنة، الظاهرة والكامنة، العاجلة والمؤجلة.¹

هذه العلاقات تخضع لتغيرات كبيرة، فتارة تتجه نحو تعاون متقدم في بعض الجوانب، وتارة أخرى تتسم بتعاون متوسط في جوانب أخرى، وقد يحدث هذا التغيير حتى في نفس القضية مع تغير الزمن.

يعكس هذا المدى الواسع من التقلبات عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته في علاقاتها مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى عمق الروابط التعاونية التي تمنع تدهور العلاقات إلى نقطة الانهيار، وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما، وكذلك اختلاف المواقف تجاه الأزمات المتكررة بين الطرفين . في هذا الإطار، سأستعرض في هذا المبحث أبرز القضايا الإشكالية في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وهي:

1. القضية التايوانية.

2. قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

3. قضايا التجارة.

4. قضية بيع الأسلحة الصينية.²

وقبل الخوض في هذه القضايا، تجدر الإشارة إلى أمرين:

الأول: أن هذه القضايا ترتبط بشكل أو بآخر بطريقة تعامل الولايات المتحدة مع الصعود الصيني في آسيا والعالم، ورغبة الطرفين في احتواء هذه الخلافات لتجنب التصعيد والصدام.

الثاني: أن الباحثين قد اختلفوا حول طبيعة هذه القضايا، حيث يرى فريق أن الخلافات ليست جوهرية، بينما يرى فريق آخر أنها جوهرية، في حين يذهب فريق ثالث إلى تحليل الموقف من منظور الصراع التقليدي للقوى والمصالح

¹ حسن ابو طالب " السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد ، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص.312.

² روجرز، مارد في الصين أيمن طباع (مترجم)، الطبعة العربية الأولى الرياض العبيكان للنشر. ص.55-56.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

في النظام الدولي، معتبراً أن العالم يشهد بداية حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين، حيث أصبحت الصين العدو الذي يبحث عنه الاستراتيجيون الأمريكيون.¹

وفقاً لهذا الرأي، فإن الأزمات الدولية المتكررة والتهديدات العقابية المتبادلة ليست سوى محاولات لاختبار القوى بين طرف يهيمن على مركز القوة في النظام الدولي (الولايات المتحدة)، وطرف آخر لم يتم اختبار قوته بعد (الصين).²

أولاً: القضية التايوانية

تايوان هي الاسم الذي أطلقه البرتغاليون على جزيرة فرموزا، والتي تبلغ مساحتها 35 ألف كيلومتر مربع وتقع قبالة ساحل بحر الصين الجنوبي.

خضعت الجزيرة للاستعمار الياباني عام 1895 بعد الحرب الصينية اليابانية، وأعيدت إلى الصين بعد استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945.

أدى استيلاء الحزب الشيوعي الصيني على السلطة عام 1949 بقيادة **ماو تسي تونج** إلى فرار حكومة الكومينتانغ، التي كان يتزعمها **المارشال تشيانج كاي شيك**، إلى جنوب الصين، ثم إلى جزيرة فرموزا (تايوان) بعد أن بلغ المد الشيوعي الولايات الجنوبية.

أقام **تشيانج كاي شيك** حكومته في تايوان وانتخب رئيساً لها عام 1950 سارعت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالاعتراف بحكومة تايوان كمثل شرعي للشعب الصيني، بينما اعترف الاتحاد السوفيتي بالصين الشعبية كمثل شرعي للشعب الصيني.³

فرضت توازنات القوى وطبيعة الانقسام في بنية النظام الدولي وبدايات الحرب الباردة، بالإضافة إلى المصالح الأمريكية في عهد الرئيس **هاري ترومان** عام 1950، تحييد تايوان ووضع الأسطول السابع الأمريكي لحماية الجزيرة. كما عززت الإدارة الأمريكية علاقاتها مع تايوان بتوقيع معاهدات أمنية ودعمها في الأمم المتحدة باعتبارها الممثل الشرعي للصين.

طوال فترة الخمسينيات والستينيات، سعت حكومة بكين بجدية لاستعادة السيادة الصينية على جميع الأراضي التي كانت تحت سيطرتها سابقاً، معتبرة أن لها الحق في استخدام القوة العسكرية لفرض سيادتها على هذه الأراضي.

¹ جوزيف ناي على انتهى القرن الأمريكي ترجمة (محمد إبراهيم عبد الله) مكتبة العبيكان للنشر. الطبعة الأولى المملكة العربية السعودية 2016، ص 61-ص-56.

² پاس رشدي العمري ادارة الازمات في عالم متغير " القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر 2005، ص 33-34.

³ فراد فتحي على بسبوني، " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية الصين الشعبية مكتبة الشروق الدولية، 2017، ص 214.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

من هذا المنطلق، رفضت الصين الشعبية مطالب الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بمنح سكان تايوان حق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.¹

كما رفضت وضع تايوان تحت وصاية الأمم المتحدة، مؤكدة أنها جزء من الصين منذ الأزل وأن توحيدها مسألة داخلية .

أبرزت أزمة مضيق تايوان عام 1996 أهمية قضية تايوان في العلاقات الأمريكية الصينية. ففي ظل الضغوط التي مارسها الكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 22 مايو 1995 عن زيارة **لي تنغ هوي**، رئيس تايوان، للولايات المتحدة، والتي صادق عليها الرئيس **بيل كلينتون**.

أدت هذه الزيارة إلى تآزم العلاقات العسكرية بين البلدين. وفي 7 يونيو، زار **لي تنغ هوي** الولايات المتحدة وألقى خطاباً في جامعة كورنيل استخدم فيه تعابير مثل "جمهورية الصين في تايوان"، مما أثار حفيظة الحكومة الصينية، التي أعادت اهتماماً بالغاً لتصرفات القوى الانفصالية في تايوان.²

في الفترة بين النصف الثاني من عام 1995 والنصف الأول من عام 1996، أجرت الصين عدة مناورات عسكرية في مضيق تايوان. رداً على ذلك، حركت الولايات المتحدة أسطولين من حاملات الطائرات للقيام بدوريات مراقبة واستطلاع قرب المضيق، مما جعل الاحتكاكات العسكرية بين الجانبين قابلة للانفجار في أي لحظة، ووصلت العلاقات بين البلدين إلى أقصى درجات التوتر منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية.

وقد أظهر هذا الحادث بوضوح أن قضية تايوان تشكل المسألة الجوهرية في العلاقات الصينية الأمريكية. وصف أحد الباحثين الأمريكيين العلاقات الثنائية بقوله: "ما هو مبشر فيها هو عدم وجود إلا مسألة فعلية واحدة - يقصد بها مسألة تايوان - بينما السوء فيها هو عدم إمكانية حل هذه المسألة.

بعد التحول في سياسة الصين الشعبية في السبعينيات وتحسين العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن في عام 1987، أكدت الولايات المتحدة على سحب كافة القوات والمنشآت العسكرية الأمريكية من تايوان، وصدر بيان مشترك من الجانبين الصيني والأمريكي بشأن تايوان.³

ثانياً: قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

يُعبّر ميثاق الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بشكل واضح، حيث تؤكد المادة 55 منه على أن المنظمة الدولية

¹ ليسون غراهام حلمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة (ترجمة بهاء الدين اسماعيل)، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت . ب ت ، ص 18-22.

² منتصر عمران ناخي، تأثير الصعود الصيني على الهيمنة الأمريكية داربيسان، بيروت 2017

³ وليد سليم عبد الحي : " المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي " ، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2014.ص64.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

ستشجع على تعميم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، مع المساواة بين الرجال والنساء.

من هذا المنطلق، يُفهم أن حقوق الإنسان، بحكم طبيعتها، تتجاوز التمييز التقليدي بين النظام الداخلي للنظام الدولي، حيث تُرسي نظامًا قانونيًا جديدًا. وبالتالي، لا يجب النظر إليها من منظور السيادة المطلقة أو التدخل السياسي، بل يجب اعتبارها قضية تتطلب التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية¹.

الإشكالية هنا تكمن في أن الولايات المتحدة تدّعي التزامها بضرورة احترام الصين للقيم والمفاهيم الغربية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما تعارضه الصين باعتباره شأنًا داخليًا. ترى الصين أن المطالبات الأمريكية هذه تحمل أغراضًا تدخلية تهدف إلى فرض الهيمنة، وتؤكد على خصوصيتها الثقافية والحضارية والتاريخية، مما يجعل مفهومها لحقوق الإنسان مختلفًا عن المفهوم الغربي أو الأمريكي. وكما قال الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين: "كل دولة في العالم تسعى لتحقيق التقدم في هذا المجال بطريقتها الخاصة، وفقًا لظروفها القومية"².

تتميز العلاقات الأمريكية الصينية بتوتر حاد فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، حيث تتهم الولايات المتحدة الصين بعدم مراعاة هذه الحقوق، خاصة فيما يتعلق بالمسجونين السياسيين ورفض الصين دخول الصليب الأحمر إلى أراضيها، بالإضافة إلى سجلها المثير للجدل في منطقة التبت.

وقد قام الإعلام الأمريكي بتصعيد انتقاداته تجاه الصين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، مثل تكرار اعتقال المعارضين السياسيين وظروفهم داخل السجون، وقمع مظاهرات ميدان تيانانمين (ميدان السلام السماوي) عام 1989، والتي أدت إلى مقتل المئات.

كما أشارت تقارير إلى تزايد تطبيق عقوبة الإعدام بشكل تعسفي ومتكرر.

وفقًا لتقارير منظمة العفو الدولية، تم إعدام ما لا يقل عن 1077 شخصًا في عام 1989، ويعتقد أن هذه الأرقام تمثل جزءًا فقط من الأعداد الحقيقية.

واجهت الصين هذه الانتقادات بردود فعل متشددة، مؤكدة أن حقوق الإنسان هي شأن داخلي بحت، ورفضت الخضوع للمعايير الأمريكية التي لا تراعي الخصوصية الصينية.

¹ سعد حتى توفيق منادي العلاقات الدولية المكتبة القانونية الطبعة الخامسة 2010، ص66.

² سيف الدين عبد الفتاح السيد صدقي عابدين الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2001، ص87-88.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

فيما يتعلق بحادثة ميدان تيانانمين، استغلت الولايات المتحدة قمع الحكومة الصينية للتظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية كذريعة لفرض عقوبات قاسية على الصين، أبرزها:

1. حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين.
 2. وقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية.
 3. حظر إرسال مبعوثين أمريكيين على مستوى عالٍ إلى الصين.
 4. التأكيد على مشاركة الولايات المتحدة في القضايا الاقتصادية والسياسية المتعلقة بهونغ كونغ.
 5. اقتراح قانون يسمح بتمديد تأشيرات الإقامة للطلبة الصينيين الدارسين في الولايات المتحدة¹.
- ومع ذلك، ساعدت ضغوط الشركات الأمريكية الكبرى في إلغاء هذه العقوبات، كما ساهم موقف الصين المؤيد للعقوبات ضد العراق خلال أزمة الخليج في إنعاش الحوار بين البلدين، وعودة العلاقات إلى طبيعتها.
- في تعليق لها على تقرير أمريكي حول حقوق الإنسان، أشارت الصين إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تصدر تقريراً سنوياً حول حقوق الإنسان يتجاهل مبادئ القانون الدولي ويتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ستار حماية حقوق الإنسان.

وأوضحت الصين أن التقرير تجاهل تماماً أي انتقادات تتعلق بالملف الأمريكي في مجال حقوق الإنسان. كما اتهمت الصين الولايات المتحدة بالسعي إلى فرض الأيديولوجية والمفاهيم الأمريكية على الدول الأخرى، مؤكدة أن وضع حقوق الإنسان لديها يشهد تقدماً كبيراً، بل إنه أفضل من الوضع في الولايات المتحدة في العديد من المجالات².

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحتل مرتبة متقدمة في معدلات الجرائم مثل القتل والسرقة وتعاطي المخدرات والعنف والتمييز العنصري، مما يؤثر سلباً على وضع حقوق الإنسان فيها.

وفقاً لإحصاءات رسمية، يوجد حوالي مليون سجين في الولايات المتحدة، بينما يوجد 1.2 مليون سجين في الصين، مع الأخذ في الاعتبار أن عدد سكان الصين يعادل 4.5 ضعف عدد سكان الولايات المتحدة.

كما اعترفت الولايات المتحدة بوجود حوالي سبعة ملايين مشرد على أراضيها، بينما تشير التقديرات إلى وجود 150 ألف مشرد فقط في الصين³.

¹ ناصف يوسف النظرية في العلاقات الدولية بيروت دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1999، ص52.

² منصور فالح إسماعيل الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008)، مكتبة مدلولي، القاهرة 2010، ص103.

³ أميمة على عليه العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة الخرطوم 2002، ص37.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا تتحمس الولايات المتحدة، التي تعاني من مشاكل حادة في مجال حقوق الإنسان، لانتقاد أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأخرى؟ من هذا المنظور، يبدو أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى حماية حقوق الإنسان بقدر ما تسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتجاوز الأعراف الدولية تحت ذريعة حقوق الإنسان، بما يخدم سياستها الخارجية الرامية إلى الهيمنة.

وبالتالي، تضع الولايات المتحدة نفسها في موقع القاضي الدولي الذي يحكم في أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأخرى وفقاً لأعرافها السياسية وفلسفتها القانونية الخاصة، مستخدمة أدوات مثل الربط بين حقوق الإنسان والمساعدات الخارجية والتعاون الاقتصادي والتقني كوسائل للضغط السياسي¹.

في 9 ديسمبر 1986، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يؤكد على ضرورة تجنب استغلال قضية حقوق الإنسان لممارسة ضغوط على أي دولة أخرى.

ومع ذلك فإن التقرير السنوي لحقوق الإنسان الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية ينتهك هذا القرار بشكل صارخ. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، واتفاقية منع جريمة التفرقة العنصرية لعام 1973، واتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1980.

من ناحية أخرى، شاركت الصين، منذ استعادتها لمقعدها في الأمم المتحدة، في سبع اتفاقيات دولية رئيسية، بما في ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، واتفاقية منع جريمة التفرقة العنصرية، واتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات تتعلق بوضع اللاجئين ومناهضة التعذيب.

وفي تعليقها على التقرير الأمريكي السنوي لحقوق الإنسان، أكدت الصين أنها دولة نامية تعاني من اقتصاد متخلف، وأن التنمية هي أولويتها الرئيسية، وهي المفتاح لحل العديد من المشكلات.

المطلب الثاني: الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية في العلاقات الثنائية.

العلاقات بين الصين والولايات المتحدة لم تبدأ بالتوترات منذ القدم، بل مرت بمراحل مختلفة من التعاون والتنافس على مدار التاريخ.

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكل رسمي في القرن التاسع عشر، وتحديداً في عام 1844 مع توقيع "معاهدة وانغيا"، التي فتحت الباب أمام التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة.

¹ ابهار حسين مغاربة نظرية الظاهرة الصراع الدولي مجلة السياسة الدولية العدد 2018، ص 54، ص 76.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

في ذلك الوقت، كانت الصين تعاني من ضعف داخلي بسبب الحروب الأهلية والتدخل الأجنبي، بينما كانت الولايات المتحدة تسعى لتوسيع نفوذها التجاري في آسيا.

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت العلاقات بين البلدين تتسم بدرجة من التعاون، خاصة في مجال التجارة.

ومع ذلك بدأت التوترات تظهر مع تصاعد النزعة القومية في الصين ورفضها للهيمنة الأجنبية. أحد الأحداث البارزة كان "ثورة الملاكمين" (1899-1901)، حيث قاد الصينيون انتفاضة ضد التدخل الأجنبي، بما في ذلك الوجود الأمريكي.

بعد ذلك، بدأت الولايات المتحدة تتبنى سياسات أكثر توازنًا تجاه الصين، خاصة مع صعود اليابان كقوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية.

خلال الحرب العالمية الثانية، تحالفت الصين والولايات المتحدة ضد اليابان، حيث قدمت الولايات المتحدة دعمًا عسكريًا واقتصاديًا للصين في حربها ضد الغزو الياباني.

ومع انتصار الحلفاء في الحرب، بدأت العلاقات بين البلدين تشهد تحولًا جديدًا، خاصة مع صعود الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونج.

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، قطعت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشيوعية واعترفت بتايوان كمثل شرعي للصين.

هذه الخطوة أدت إلى توترات طويلة الأمد بين البلدين، خاصة خلال الحرب الباردة، حيث وقفت الصين إلى جانب الاتحاد السوفيتي، بينما كانت الولايات المتحدة تقود المعسكر الغربي.

في سبعينيات القرن العشرين، شهدت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة تحولًا كبيرًا مع زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين في عام 1972.

هذه الزيارة، التي أطلق عليها "الصدمة النيكسونية"، مهدت الطريق لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1979.

خلال هذه الفترة، سعت الولايات المتحدة إلى استخدام الصين كحليف استراتيجي لمواجهة الاتحاد السوفيتي، بينما سعت الصين إلى الانفتاح على العالم والاستفادة من التكنولوجيا والاستثمارات الأمريكية.

مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، بدأت العلاقات الصينية-الأمريكية تدخل مرحلة جديدة من التنافس والتعاون.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

من ناحية، استمر التعاون الاقتصادي بين البلدين في النمو، حيث أصبحت الصين شريكًا تجاريًا رئيسيًا للولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، بدأت التوترات تظهر مع صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية كبرى، مما أثار مخاوف الولايات المتحدة من تهديد محتمل لهيمنتها العالمية.

في القرن الحادي والعشرين، أصبحت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة أكثر تعقيدًا، حيث تجمع بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتنافس الاستراتيجي.

تشكل الصين والولايات المتحدة أكبر اقتصادين في العالم، مما يجعل العلاقات الاقتصادية بينهما محورية للاقتصاد العالمي.

ومع ذلك، فإن هذه العلاقات ليست خالية من التوترات، خاصة في ظل التنافس على الهيمنة التكنولوجية والجيوسياسية.

فمن ناحية، تعتمد الولايات المتحدة على الصين كشريك تجاري رئيسي، حيث تستورد منها سلعة استهلاكية متنوعة وتصدر لها منتجات زراعية وتكنولوجية.

ومن ناحية أخرى، تشكل الصين تحديًا اقتصاديًا للولايات المتحدة، خاصة مع تقدمها السريع في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والاتصالات والفضاء.

على الصعيد الاستراتيجي، تتنافس الصين والولايات المتحدة على النفوذ في مناطق حيوية مثل بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وأفريقيا.

تسعى الصين إلى توسيع نفوذها عبر مبادرات مثل "مبادرة الحزام والطريق"، والتي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية والتجارة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

في المقابل، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها العسكرية والدبلوماسية لمواجهة هذا التوسع، خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

كما أن التوترات حول تايوان تظل نقطة خلاف رئيسية، حيث تعتبر الصين الجزيرة جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، بينما تدعم الولايات المتحدة تايوان بشكل غير مباشر، مما يزيد من حدة التوترات بين البلدين.

في المجال التكنولوجي، يشهد التنافس بين الصين والولايات المتحدة تصاعدًا كبيرًا، خاصة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية 5G والفضاء.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة أن تقدم الصين في هذه المجالات يهدد أمنها القومي وتفوقها التكنولوجي، مما دفعها إلى فرض قيود على الشركات الصينية مثل هواوي وتيك توك.

من جهتها، تسعى الصين إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا المتقدمة، خاصة بعد أن أدركت مخاطر الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية بسبب العقوبات والقيود التي فرضتها واشنطن.

على الرغم من هذه التوترات، فإن العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة تظل عميقة ومتشابكة. الصين هي واحدة من أكبر الدائنين للولايات المتحدة، حيث تمتلك كميات كبيرة من سندات الخزينة الأمريكية.

كما أن الشركات الأمريكية تستثمر بشكل كبير في الصين، والعكس صحيح. ومع ذلك، فإن التوترات التجارية، مثل الحرب التجارية التي بدأت في عهد الرئيس ترامب، أدت إلى فرض رسوم جمركية متبادلة وأثرت على سلاسل التوريد العالمية.

هذه التوترات تعكس التنافس بين البلدين على الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية، ولكنها أيضًا تظهر مدى الاعتماد المتبادل بينهما.

فيما يتعلق بالتحديات، فإن استمرار التوترات التجارية والتنافس التكنولوجي والخلافات حول حقوق الإنسان والسياسات البيئية تشكل عقبات رئيسية في العلاقات الثنائية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تصاعد الخطاب القومي في كلا البلدين يعقد إمكانية التوصل إلى حلول دبلوماسية. ومع ذلك، هناك فرص للتعاون في مجالات مثل تغير المناخ والصحة العالمية والأمن النووي.

فكلتا الدولتين تدركان أن التعاون في هذه المجالات يمكن أن يعود بفوائد كبيرة على الطرفين، خاصة في ظل التحديات العالمية المشتركة.

المطلب الثالث : مفهوم "الصين الواحدة" في السياسة الأمريكية

إن سياسة "الصين الواحدة" من أكثر السياسات حساسية وتعقيدًا في العلاقات الدولية، خاصةً بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، وقد نشأت هذه السياسة في أعقاب الحرب الأهلية الصينية التي انتهت في عام 1949

بانتصار الشيوعيين بقيادة ماو تسي تونغ، الذين أعلنوا قيام جمهورية الصين الشعبية في بكين، في حين انسحبت الحكومة القومية بقيادة تشيانغ كاي شيك إلى جزيرة تايوان وأعلنت استمرار وجود "جمهورية الصين" هناك.¹

ومنذ ذلك الحين، أصبح هناك كيانات سياسيان يدّعي كل منهما تمثيل "الصين" بالكامل، مما خلق إشكالات قانونيًا وسياسيًا دوليًا حول من يمثل "الصين الحقيقية".

¹Bush, R. C. (2013). *Uncharted Strait: The Future of China-Taiwan Relations*. Brookings Institution Press, Ch. 10–11.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

تاريخياً، كانت الولايات المتحدة في البداية تعترف بالحكومة القومية في تايوان كممثل شرعي للصين، خاصةً خلال الحرب الباردة، حين كانت واشنطن تتبنى موقفاً معادياً للشيوعية.¹

ولكن مع تغير موازين القوى وتنامي أهمية الصين الشيوعية إقليمياً ودولياً، بدأت الولايات المتحدة في مراجعة سياستها. وقد بلغ هذا التحول ذروته في سبعينيات القرن العشرين، حين زار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الصين عام 1972، في خطوة تاريخية دشنت بداية التقارب بين البلدين.

تلا ذلك توقيع "بيان شنغهاي" الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة بأن "جميع الصينيين على جانبي مضيق تايوان يؤكدون وجود صين واحدة، وأن تايوان جزء من الصين"، لكنها لم تُقر بشكل صريح بموقف بكين، بل أبقَت المجال مفتوحاً لتفسير خاص بها لهذا المبدأ.

وفي عام 1979، أعلنت الولايات المتحدة رسمياً اعترافها الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية، وقطعت علاقاتها الرسمية مع حكومة تايوان.

هذا الاعتراف كان محكوماً باتفاق واضح مع بكين يقضي بأن واشنطن ستتبع سياسة "صين واحدة" وتعترف بأن الحكومة الصينية في بكين هي الحكومة الوحيدة التي تمثل الصين.²

لكن، بالمقابل، سنّ الكونغرس الأمريكي "قانون العلاقات مع تايوان (Taiwan Relations Act)"، وهو تشريع يحدد إطار العلاقات غير الرسمية بين الولايات المتحدة وتايوان، ويضمن استمرار التعاون الاقتصادي والثقافي والعسكري بين الطرفين.

ينص هذا القانون على التزام الولايات المتحدة بمساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها، ما يعني ضمناً استعداداً أمريكياً لحمايتها في حال تعرضها لتهديد أو عدوان.

هذا التوازن الدقيق بين الاعتراف الرسمي بالصين ودعم تايوان يمثل جوهر سياسة "الغموض الاستراتيجي" الأمريكية، التي تهدف إلى ردع الصين عن غزو تايوان، دون إعطاء تايبيه الضوء الأخضر لإعلان الاستقلال رسمياً.³

إذ تعتبر بكين أي محاولة من تايوان لإعلان الاستقلال خطوة استفزازية تمثل خرقاً لسياسة "الصين الواحدة"، وتُعدّها ذريعة محتملة لاستخدام القوة العسكرية لإعادة "الوحدة الوطنية".

¹الشناوي، إبراهيم. (2015). الصين وتايوان: جذور الأزمة وتداعياتها على الأمن الإقليمي في شرق آسيا. مجلة السياسة الدولية، العدد 202، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص192.

²القيسي، وسام صباح. (2020). الولايات المتحدة الأمريكية وصيغة "صين واحدة": قراءة في سياسة الغموض الاستراتيجي. مجلة الكلية الأمنية، المجلد 12، العدد 2، ص345.

³Sutter, R. G. (2010). U.S.-Chinese Relations: Perilous Past, Pragmatic Present. Rowman & Littlefield, Ch. 7pp195-209.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

على المستوى العملي، تسعى الولايات المتحدة إلى استخدام سياسة "الصين الواحدة" كأداة دبلوماسية لاحتواء الصعود الصيني، وتقييد طموحات بكين التوسعية، لا سيما في بحر الصين الجنوبي ومحيطه. في الوقت نفسه، تحتفظ واشنطن بعلاقات استراتيجية قوية مع تايوان، باعتبارها حليفاً مهماً في إطار تحالفات أوسع تشمل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، وركيزة من ركائز الدفاع عن النظام الليبرالي في منطقة آسيا-الباسيفيك. ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية مؤخراً، وخاصة في ظل تعاظم القدرات العسكرية الصينية وزيادة المناورات بالقرب من تايوان، أصبحت سياسة "الصين الواحدة" موضع اختبار حقيقي.¹

وقد شهدت العلاقات الأمريكية-الصينية محطات توتر كبيرة، خاصة عندما قام مسؤولون أمريكيون بزيارات رفيعة المستوى إلى تايوان، أو عندما زادت واشنطن من مبيعات الأسلحة إليها، وهي خطوات اعتبرتتها بكين انتهاكاً لروح سياسة "الصين الواحدة"، رغم تأكيد الولايات المتحدة المتكرر على التزامها الرسمي بهذه السياسة. إن تعقيد مفهوم "الصين الواحدة" في السياسة الأمريكية لا يكمن فقط في توازن المصالح بين الصين وتايوان، بل في كون هذا المفهوم يعكس صورة أوسع للصراع بين نظامين عالميين:

نظام استبدادي يقوده الحزب الشيوعي الصيني، ونظام ديمقراطي ليبرالي تحاول الولايات المتحدة الحفاظ عليه وتعزيزه.² إن موقف الولايات المتحدة من قضية "الصين الواحدة" هو جزء من معركة أكبر تتعلق بهوية النظام الدولي، ومبدأ السيادة، ومستقبل تايوان ككيان سياسي، وميزان القوى في القرن الحادي والعشرين.

وفي المجمل يمكن القول إن سياسة "الصين الواحدة" في السياسة الأمريكية هي نموذج كلاسيكي للبراغماتية الدبلوماسية، حيث تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على اعترافها الرسمي بالصين، دون أن تتخلى عن تايوان، التي تمثل قيمة استراتيجية وسياسية لا تقل أهمية في حسابات واشنطن.

ويظل هذا المفهوم نقطة محورية لفهم تعقيدات العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة والصين وتايوان، وحداً فاصلاً هشاً بين السلم والحرب في منطقة من أكثر مناطق العالم توتراً وحساسية.³

¹U.S. Department of State. (1972). **Shanghai Communiqué**. Retrieved from:

<https://history.state.gov/historicaldocuments/frus/1969-76v17/d203>

²Congress of the United States. (1979). **Taiwan Relations Act, Public Law 96-8**. Retrieved from:

<https://www.congress.gov/bill/96th-congress/house-bill/2479>

³القيسي وسام صباح. (2020). "الولايات المتحدة الأمريكية وصيغة الصين واحدة: قراءة في سياسة الغموض الاستراتيجي"، مجلة الكلية الأمنية، المجلد 12، العدد 2، ص. 93-77.

المبحث الثالث: مجالات وأبعاد التنافس الصيني-الأمريكي

البعد العسكري والأمني هو أحد المحاور الحيوية في تفسير ديناميكيات التفاعل الإقليمي، خاصة في مناطق تشهد توترات مستمرة وصراعات جيواستراتيجية.

ففي العقود الأخيرة اتجهت العديد من دول المنطقة إلى تعزيز قدراتها العسكرية والأمنية سواء عبر التسلح التقليدي أو تحديث عقائدها القتالية، وهو ما يعكس تحولات عميقة في طبيعة الصراع وموازين القوى.

ويُعزى هذا التوجه إلى جملة من العوامل، من بينها تزايد المخاطر الأمنية، وسباق النفوذ بين القوى الإقليمية، فضلاً عن تطور التهديدات غير التقليدية كالإرهاب السيبراني والتهديدات العابرة للحدود.

ومن هنا تبرز أهمية هذا المبحث في تسليط الضوء على مظاهر سباق التسلح من جهة، ومراجعة الاستراتيجيات العسكرية الجديدة التي تنتهجها الدول الفاعلة في المنطقة من جهة أخرى.

المطلب الأول: الأبعاد العسكرية والأمنية

أولاً : سباق التسلح وتطور الإستراتيجيات العسكرية في المنطقة:

يشكّل سباق التسلح وتطور الاستراتيجيات العسكرية في منطقة شرق آسيا واحداً من أبرز الملامح الجيوسياسية المعاصرة، حيث بات الصراع بين الصين والولايات المتحدة يتجاوز الأبعاد الاقتصادية والسياسية، ليتحول إلى منافسة عسكرية متصاعدة تهدد بتحويل المنطقة إلى بؤرة توتر مزمنة.

لقد بدأت الصين، منذ مطلع الألفية الثالثة، تنتهج سياسة عسكرية جديدة تقوم على التحول من "الدفاع الإقليمي" إلى "الدفاع النشط"، وهو ما يعني بناء قدرات تمكّنها من تنفيذ عمليات خارج حدودها البحرية التقليدية.

وشهدت هذه الاستراتيجية قفزات نوعية منذ عام 2015، عندما أعلنت بكين عن خطط لإعادة هيكلة جيشها الشعبي، وتحديث عقيدته القتالية لتتوافق مع التحديات الجديدة، فركزت على خفض الاعتماد على القوات البرية، مقابل الاستثمار المكثف في القوات البحرية والجوية، وتطوير الأسلحة الذكية، وإدماج التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في المنظومات القتالية.

وقد تجلّى هذا الطموح في بناء حاملات طائرات محلية الصنع، وتوسيع أسطولها البحري، ليصبح اليوم الأكبر في العالم من حيث عدد القطع، فضلاً عن تعزيز ترسانتها من الصواريخ الباليستية المضادة للسفن، التي تهدف بشكل واضح إلى ردع التدخل الأمريكي في محيطها الاستراتيجي، وخاصة في تايوان وبحر الصين الجنوبي¹.

¹Cordesman, Anthony H., & Kendall, Grace H. *Chinese Strategy and Military Modernization in 2020: A Comparative Analysis*. CSIS, 2020, p17 .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

في موازاة ذلك، تعتبر الولايات المتحدة هذا التحديث العسكري الصيني تهديدًا مباشرًا لنفوقها في المحيطين الهادئ والهندي، حيث ظلت لعقود القوة العسكرية الأولى دون منازع.

لذا بدأت واشنطن في تبني استراتيجيات جديدة لمواجهة النفوذ الصيني، تمثلت في تعزيز وجودها العسكري عبر القواعد المنتشرة في اليابان وكوريا الجنوبية، وتكثيف الدوريات البحرية والجوية في المياه المتنازع عليها، وتحديث عقيدتها القتالية لتكون أكثر مرونة في الاستجابة للصراعات المحتملة في البيئة البحرية والجزرية.

كما لجأت الولايات المتحدة إلى إعادة إحياء تحالفاتها القديمة وتوسيع نطاق شراكاتها الأمنية، كما هو الحال في التحالف الرباعي (QUAD) الذي يضم إلى جانبها كلاً من اليابان والهند وأستراليا، إضافة إلى تحالف "أوكوس" مع بريطانيا وأستراليا الذي يركّز على نقل تكنولوجيا الغواصات النووية، ما اعتبرته الصين تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي. ومع تصاعد هذا التنافس، تحوّلت المنطقة إلى ساحة اختبار لتقنيات عسكرية متطورة لم يسبق لها مثيل.

فقد دخلت كل من الصين وأمريكا في سباق لتطوير الصواريخ فرط الصوتية التي تتجاوز سرعة الصوت بأكثر من خمسة أضعاف، إلى جانب الاستثمار الهائل في الطائرات المسيّرة، والروبوتات القتالية، والأنظمة الذاتية.¹

كما باتت الحرب السيبرانية ساحة موازية للصراع، حيث يتبادل الطرفان الاتهامات بشنّ هجمات إلكترونية تستهدف البنى التحتية والمراكز الاستراتيجية، مما يوسّع دائرة المواجهة لتشمل الفضاء الرقمي والفضائي أيضًا.

هذا السباق لا يقتصر على الصين وأمريكا فقط، بل يدفع دولًا أخرى في المنطقة إلى الدخول في دوامة التسلح. فاليابان، رغم دستورها السلمي، بدأت تزيد من ميزانيتها العسكرية بشكل غير مسبوق، وتعيد النظر في سياساتها الدفاعية، في ظل ما تعتبره تهديدًا ثلاثيًا من الصين وكوريا الشمالية وروسيا.²

كما تسعى كوريا الجنوبية إلى امتلاك قدرات ردع أكثر تقدمًا، وتعمل الهند بدورها على تعزيز توازنها الإستراتيجي في مواجهة الصين، خاصة في منطقة الهيمالايا.³

إن هذا التسارع في التسلح وتبدل العقائد العسكرية لا ينبئ فقط بإعادة رسم خريطة النفوذ في آسيا، بل يهدّد بتحويل التوترات الكامنة إلى مواجهات فعلية، لا سيما في النقاط الساخنة مثل مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي.⁴

¹Office of the Secretary of Defense. **Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2023**. U.S. Department of Defense, 2023, pp72، 45 .

²U.S. Department of Defense. **Indo-Pacific Strategy Report**. Washington D.C., 2022, p12 .

³Mastro, Oriana Skylar. "The Taiwan Temptation: Why Beijing Might Resort to Force." *Foreign Affairs*, July/August 2021, p47 .

⁴Kaplan, Robert D. **Asia's Cauldron: The South China Sea and the End of a Stable Pacific**. Random House, 2014, p . 108

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

ففي مثل هذا السياق المليء بالتحفز، قد تقود حادثة عرضية أو حسابات خاطئة إلى تفجّر نزاع واسع النطاق، وهو ما يجعل من سباق التسلح عنصرًا خطيرًا يضع الأمن الإقليمي والعالمي على المحك¹. وباختصار، فإن تطور الاستراتيجيات العسكرية في المنطقة يعكس تحوّل الصراع بين الصين والولايات المتحدة من منافسة تقليدية إلى صراع شامل متعدد الأبعاد، يتخذ من التسلح والتفوق التقني محورًا رئيسيًا، في وقت يتقلص فيه هامش الدبلوماسية وبتزايد فيه احتمالات التصعيد.

ثانياً: المناورات العسكرية والتوتر في مضيق تايوان

المناورات العسكرية في مضيق تايوان هي أحد أبرز مؤشرات التصعيد الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة، وتشكل عنصرًا حاسمًا في ديناميكيات الردع والاستعراض العسكري في منطقة تشهد توترًا متصاعدًا. فمنذ صعود الرئيس الصيني شي جين بينغ، كثّفت بكين من تدريباتها العسكرية في محيط الجزيرة، معتبرة أن هذه التحركات تدخل ضمن "حقها السيادي" لفرض هيبة الدولة المركزية على ما تصفه بـ"مقاطعة انفصالية"². في أعقاب زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي السابقة نانسي بيلوسي إلى تايوان في أغسطس 2022، نفّذت الصين أوسع مناورة عسكرية في تاريخها بالقرب من الجزيرة، شملت استخدام الذخيرة الحية، ومحاكاة فرض حصار بحري وجوي، وإطلاق صواريخ فوق تايوان نفسها لأول مرة³. وقد مثلت هذه المناورات تحولًا نوعيًا في العقيدة الصينية، إذ تجاوزت الرسائل الرمزية نحو توجيه تحذير عملي مفاده أن الصين قادرة على فرض حصار شامل أو حتى تنفيذ عمل عسكري مباشر إذا اقتضت الحاجة⁴. الولايات المتحدة، من جهتها، ردّت عبر تكثيف دوريات السفن الحربية في مضيق تايوان، معتبرة أن المياه هناك دولية. مما أدى إلى تكرار حوادث "الاقتراب غير الآمن" بين السفن الصينية والأمريكية⁴. في موازاة ذلك، شاركت تايوان في تدريبات عسكرية سنوية مثل "هانكوانغ"، والتي تُحاكي سيناريوهات غزو صيني، وتعكس استعدادًا متزايدًا للرد على أي تحرك عسكري مباغت⁵. المناورات المتبادلة لا تقتصر على الجانب العملي فحسب، بل تحمل دلالات سياسية عميقة. فبكين تستخدمها للضغط على تايبيه وداعميها الغربيين، بينما تسعى واشنطن لإظهار التزامها بأمن حلفائها في الإندو-باسيفيك⁶.

¹Ministry of Defense of Japan. **Defense of Japan 2023 White Paper**, Tokyo, 2023, p54 .

²Shambaugh, David. **China Goes Global: The Partial Power**. Oxford University Press, 2013, p212 .

³Ministry of National Defense of China. **Official Statement on August 2022 Exercises**, Beijing, 2022.

⁴Swaine, Michael D. "Chinese Views on the August 2022 Taiwan Strait Crisis." *Carnegie Endowment for International Peace*, 2022, p9 .

⁵U.S. Navy. **Press Briefings on Taiwan Strait Transits**, Department of Defense Archive, 2023.

⁶Ministry of National Defense of Taiwan. **Han Kuang Exercise Overview 2023**, Taipei, 2023.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

"وقد دخلت قوى إقليمية أخرى على الخط، مثل اليابان التي عبّرت عن قلقها الشديد من سقوط صواريخ صينية قرب مياهها الإقليمية أثناء مناورات عام 2022، مما يزيد من هشاشة التوازن الإقليمي¹. كل هذه التفاعلات تُظهر أن مضيق تايوان بات ساحة صراع رمزية واستراتيجية في آن واحد، حيث أصبحت المناورات العسكرية وسيلة مباشرة لإعادة رسم الخطوط الحمراء والتفاوض على توازن الردع، في غياب أي قنوات حوار جادة بين القوى الكبرى، ما يُبقي احتمالية الانزلاق إلى صراع مفتوح قائمة في ظل أي خطأ تكتيكي أو تصعيد غير محسوب².

المطلب الثاني : الأبعاد السياسية والدبلوماسية

تعتبر قضية تايوان واحدة من أعقد الملفات الجيوسياسية في النظام الدولي المعاصر، نظراً لتداخل الأبعاد التاريخية، القانونية، والجيوسياسية في تحديد مستقبل الجزيرة. وبينما تتمسك الصين بمبدأ "صين واحدة" وترى في تايوان جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، تقف الولايات المتحدة في موقف مزدوج يقوم على دعم القدرات الدفاعية لتايوان دون الاعتراف بها رسمياً كدولة مستقلة³. وتبرز أهمية هذا البعد من خلال الزخم الدبلوماسي والإعلامي الذي يصاحب أي تحرك عسكري أو سياسي في مضيق تايوان، مما يعكس انقساماً دولياً متزايداً حول المسألة، ويضع الاستقرار الإقليمي تحت تهديد دائم. اختلفت المواقف الدولية إزاء قضية تايوان تبعاً لمصالح الدول الكبرى والتحالفات الجيوسياسية والاقتصادية التي ترتبط بها، خاصة في ظل التوتر المتزايد بين الصين والولايات المتحدة. فعلى المستوى الرسمي، تعترف معظم دول العالم – بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى – بمبدأ "صين واحدة"، الذي يقتضي اعتبار بكين الممثل الشرعي الوحيد للصين، واعتبار تايوان إقليمياً تابعاً لها⁴. غير أن هذا الاعتراف غالباً ما يكون مصحوباً بسياسات واقعية تميل إلى دعم تايوان بصورة غير مباشرة، من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والدفاعية معها، دون الاعتراف بها دبلوماسياً⁵.

¹Glaser, Bonnie S. "The Taiwan Strait Crisis: Political Signals and Military Exercises." Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2023, p14 .

²Ministry of Foreign Affairs of Japan. **Statement on Ballistic Missiles Landing in EEZ**, Tokyo, August 2022.

³حسن، محمد. الصين والصراع على النظام الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص 212.

⁴Charon, Paul. "China's Strategy in the Taiwan Strait." *Revue Défense Nationale*, 2021, p. 44.

⁵Wang, Y. "Taiwan and the One-China Policy: Ambiguity and International Law." *Asian Journal of International Law*, 2020, p. 92.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

تبنّت الولايات المتحدة سياسة "الغموض الاستراتيجي" تجاه تايوان، فهي لا تعترف بها كدولة مستقلة، لكنها تلتزم في الوقت ذاته بتوفير الوسائل اللازمة لحمايتها بموجب "قانون العلاقات مع تايوان" الصادر عام 1979، الذي يسمح بتزويدها بالأسلحة الدفاعية.¹

وقد أدت زيارات مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى إلى الجزيرة - مثل زيارة رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي عام 2022 إلى تصعيد حاد في اللهجة الصينية، ومناورات عسكرية غير مسبوقه قرب الجزيرة.²

أما الاتحاد الأوروبي، فرغم التزامه بمبدأ "صين واحدة"، إلا أنه يعزز من حضوره الاقتصادي والثقافي في تايوان، ويعبر بين الحين والآخر عن قلقه من أي تصعيد عسكري في المضيق.

من جانبها تميل دول آسيوية مثل اليابان وأستراليا إلى دعم تايوان بوصفها شريكاً في الأمن الإقليمي، مدفوعة بمخاوف مشتركة من التمدد الصيني في بحر الصين الجنوبي.³

كما تدعم روسيا بشكل صريح موقف بكين تجاه تايوان، وتعتبر أي تدخل غربي في الملف بمثابة "إخلال بالسيادة الصينية".

ويتلاقى هذا الموقف مع دول أخرى حليفة للصين مثل كوريا الشمالية وإيران، التي غالباً ما تستخدم الموقف من تايوان كورقة سياسية ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة.⁴

تُظهر هذه التباينات في المواقف الدولية مدى تعقيد الملف التايواني، وتكشف كيف تحوّل من مسألة صينية داخلية - بحسب الرؤية الرسمية لبكين - إلى ملف دولي حساس يحمل تداعيات استراتيجية على توازن القوى في منطقة آسيا-الهادئ، وربما على النظام الدولي ككل.

دبلوماسية الصين وأمريكا في المنطقة الآسيوية

يشكّل الإقليم الآسيوي محوراً مركزياً في التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، حيث تحاول كل من القوتين تعزيز نفوذها عبر أدوات دبلوماسية متعددة، تشمل الاتفاقيات الثنائية، التحالفات الأمنية، الشراكات الاقتصادية، والمبادرات الإقليمية.

ويعكس هذا التنافس سعي كل طرف إلى تأكيد موقعه القيادي في النظام الدولي، وضمان أمنه القومي ومصالحه الجيوسياسية في منطقة تُعدّ من أكثر المناطق ديناميكية في العالم.

¹Bush, Richard C. *Taiwan and the United States: A Deepening Relationship*. Brookings Institution Press, 2019, p. 37.

²Kuo, Lily. "Pelosi's Visit to Taiwan Sparks Furious Reaction from China." *The Guardian*, August 2, 2022.

³Smith, Sheila. "Japan's Evolving Security Policy and the Taiwan Issue." *Council on Foreign Relations Report*, 2022, p. 18.

⁴المركز العربي للأبحاث. التنافس الأمريكي الصيني في آسيا. الدوحة، 2021، ص 67.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لقضية تايوان والعلاقات الصينية-الأمريكية

من جهة الصين، تبنّت دبلوماسية تركز على مبدأ "السلام والتنمية"، مدعومة بمبادرات كبرى مثل "الحزام والطريق" التي تهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي واللوجستي مع دول آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. تُستخدم هذه المبادرة كأداة دبلوماسية مرنة لتوسيع النفوذ الصيني وخلق تبعية اقتصادية تدريجية في الدول النامية، خاصة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى¹.

كما تسعى بكين إلى تعزيز "الدبلوماسية الاقتصادية" و"دبلوماسية اللقاحات" لتعزيز صورتها كقوة مسؤولة، لا سيما بعد جائحة كوفيد-19².

في المقابل، تبنّت الولايات المتحدة استراتيجية قائمة على الاحتواء والتوازن، وأعدت تأكيدات التزامها بتحالفاتها التقليدية في المنطقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين.

كما عززت من مشاركتها في أطر متعددة الأطراف، أبرزها الرباعية الأمنية "كواد (QUAD)" التي تضم إلى جانبها كلاً من اليابان، أستراليا، والهند، وذلك لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي³.

كما أن مبادرة "الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF)" تمثل محاولة أمريكية لإعادة صياغة الدور الاقتصادي الأمريكي في آسيا بعد انسحابها من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ⁴.

رغم التنافس الحاد، إلا أن الجانبين يسعيان أحياناً إلى تجنب التصعيد المباشر من خلال اللقاءات الدبلوماسية الثنائية ومجموعات الحوار الاستراتيجي، بما في ذلك قنوات الاتصال بين وزارتي الخارجية والدفاع في كلا البلدين.

إلا أن هذه القنوات كثيراً ما تكون هشة وتتأثر سلباً بالأزمات مثل قضية تايوان أو العقوبات التكنولوجية⁵.

إن دبلوماسية الصين وأمريكا في آسيا تعكس في جوهرها صراعاً على "رسم قواعد النظام الإقليمي"، إذ تتجه الصين نحو بناء نظام ينكّيف مع مصالحها وتصوراتها للسيادة والتنمية.

بينما تتمسك الولايات المتحدة بمنظومة ليبرالية قائمة على الانفتاح، التعددية، واحترام الحلفاء.

¹Wang, Y. (2021). *China's Diplomacy and the Belt and Road Initiative*. Singapore: Springer. p45.

²Ibid p12 .

³Grossman, D. (2021). *QUAD and the Indo-Pacific Strategy*. RAND Corporation. p33 .

⁴Campbell, K., & Doshi, R. (2022). *The United States and the Indo-Pacific*. Foreign Affairs, Vol. 101, No. 2, p58 .

⁵Glaser, B. (2023). *U.S.-China Strategic Dialogue: Challenges and Prospects*. Center for Strategic and International Studies.p21 .

المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية والتجارية

يعتبر البعد الاقتصادي والتجاري من أبرز أوجه الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، حيث تتجاوز المنافسة بينهما حدود التجارة التقليدية لتطال قطاعات استراتيجية مثل التكنولوجيا، والطاقة، والتمويل. فمنذ بداية الألفية الثالثة، شهدت العلاقات الاقتصادية الثنائية نموًا متسارعًا، تجلّى في اعتماد الولايات المتحدة على الصين كمصدر رئيسي للسلع الرخيصة، واعتماد بكين على السوق الأمريكية لتصريف منتجاتها وكسب العملة الصعبة¹.

غير أنّ هذا الاعتماد المتبادل بدأ يشهد تصدّعًا واضحًا مع صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية تسعى إلى تقليص التبعية للنظام الدولي الذي تهيمن عليه واشنطن.

ومع وصول إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الحكم، تحوّلت العلاقة إلى صراع تجاري مفتوح، تُستخدم فيه الرسوم الجمركية والعقوبات كسلاح اقتصادي، واستمر هذا النهج في إدارة جو بايدن، ولكن بوتيرة أكثر تنظيمًا واستراتيجية².

وتحوّل الاقتصاد من عنصر توازن إلى أداة ضغط متبادلة، حيث أصبحت المعارك تُخاض حول من يملك مفاتيح الإنتاج العالمي، وسلاسل الإمداد، والتفوق في الصناعات المستقبلية³.

أولاً: تأثير النزاع على العلاقات الاقتصادية بين البلدين

أثر النزاع الصيني-الأمريكي بشكل مباشر وعميق في بنية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، بعد أن كانت قائمة لعقود على مبدأ "المنفعة المتبادلة" والاندماج في النظام التجاري الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة.

فعلى مدى سنوات، استفادت الصين من انفتاح الأسواق الأمريكية لتعزيز صادراتها وكسب العملة الصعبة، في حين استفادت الشركات الأمريكية من انخفاض تكاليف الإنتاج عبر نقل سلاسل التوريد إلى الداخل الصيني⁴.

¹ عبد الكريم بدر، التحولات في النظام التجاري الدولي: من الليبرالية إلى الحروب الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، 2021، ص. 88.

² محمد طلال خليل، الصراع الصيني الأمريكي في ظل إدارة ترامب، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2020، ص. 152.

³ مي عبد الله الشافعي، "حرب التكنولوجيا بين الصين وأمريكا: الأبعاد والتداعيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، أبريل 2021، ص. 103.

⁴ محمد علي عبد الجواد، العلاقات الاقتصادية الصينية-الأمريكية: الفرص والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص. 45.

لكن هذه العلاقة، التي كانت توصف بالشراكة الاستراتيجية الاقتصادية، تحولت تدريجياً إلى علاقة تنافسية تشوبها الشكوك، لا سيما بعد تصاعد طموحات بكين الاقتصادية والتكنولوجية، وطرحها مبادرات كبرى مثل "صنع في الصين 2025" التي تهدف إلى الهيمنة على قطاعات استراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والرقائق الإلكترونية¹. تزايد القلق الأمريكي من فقدان التفوق الصناعي دفع واشنطن إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الحمائية منذ عام 2018، بدأت بفرض تعريفات جمركية على واردات صينية تُقدّر بمئات المليارات من الدولارات، كجزء من استراتيجية الضغط لإجبار الصين على إعادة التفاوض بشأن ممارساتها التجارية². وردت بكين بالمثل، مما أدى إلى نشوب ما سُمي "بالحرب التجارية" بين القوتين. ولم يقتصر التصعيد على الرسوم الجمركية، بل شمل تقييد الاستثمارات الثنائية، وفرض قيود صارمة على تصدير التكنولوجيا الحساسة إلى الصين، وخاصة في قطاعات مثل أشباه الموصلات والاتصالات، حيث وُضعت شركات صينية مثل Huawei و SMIC على القوائم السوداء الأمريكية³. انعكست هذه السياسات على حركة التجارة الثنائية التي شهدت تباطؤاً ملحوظاً في بعض القطاعات، كما دفعت العديد من الشركات الأمريكية ومتعددة الجنسيات إلى إعادة التفكير في سلاسل الإمداد التي كانت تمر عبر الصين. وقد ظهر توجه نحو "إعادة التموضع الجغرافي" أو ما يُعرف بـ "diversification of supply chains"، حيث بدأت هذه الشركات في نقل بعض عملياتها إلى دول أخرى في جنوب شرق آسيا مثل فيتنام والهند، أو حتى العودة جزئياً إلى التصنيع داخل الولايات المتحدة نفسها⁴. هذا الاتجاه يمثل محاولة للحد من الاعتماد المفرط على الاقتصاد الصيني وتقليل المخاطر الجيوسياسية المرتبطة به. من جانبها، سعت الصين إلى التكيف مع الوضع الجديد من خلال تعزيز الطلب الداخلي، والانفتاح على أسواق بديلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتوقيع اتفاقيات تجارية إقليمية مثل "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)"، في محاولة لتقليل التبعية للأسواق الغربية وخلق توازن استراتيجي في علاقاتها الاقتصادية⁵.

¹ أحمد سيف النصر، الاستراتيجية الصناعية الصينية وموقع الولايات المتحدة منها، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، 2020، ص. 98.

² رائد المصري، الحرب التجارية بين الصين وأمريكا: الأسباب والسيناريوهات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص. 73.

³ عبد الله الطائي، أبعاد مواجهة التكنولوجيا بين الصين والولايات المتحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 503، 2021، ص. 61.

⁴ Hille, Kathrin. "US-China decoupling: how global companies are responding." *Financial Times*, March 2023, p. 12.

⁵ World Bank Report, *Global Economic Prospects*, June 2022, p. 34.

لكن يبقى أن النزاع المستمر لم يُلغِ تمامًا الروابط الاقتصادية العميقة بين الطرفين، خاصة في ظل حجم التبادل الكبير الذي ما زال قائمًا، وإن تراجعت نسبته مقارنة بالسنوات السابقة.

وهكذا، فإن النزاع الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة لم يؤدي فقط إلى توتر في المبادلات التجارية، بل كشف عن تحوّل هيكلي في فهم كل طرف لدور الآخر داخل النظام الاقتصادي العالمي، حيث تسعى كل من بكين وواشنطن إلى إعادة تشكيل هذا النظام بما يخدم مصالحها، ولو على حساب فكرة العولمة التي كانت تجمعهما في السابق.

ثانياً: الحرب التجارية وأثرها على التنافس بين القوتين

شكّلت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أحد أبرز تجليات الصراع الاستراتيجي بين القوتين العالميتين.

حيث انتقلت المنافسة من الطابع الاقتصادي التقليدي إلى شكل من أشكال "الحرب الاقتصادية المفتوحة"، وبدأت تتخذ أبعاداً تمس الأمن القومي، السيادة التكنولوجية، والهيمنة على النظام التجاري الدولي.

بدأت شرارة هذه الحرب فعلياً في عام 2018، حين فرضت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً جمركية على واردات صينية تقدّر بأكثر من 360 مليار دولار، بحجة "الممارسات التجارية غير العادلة"، مثل دعم الدولة الصينية للصناعات الوطنية، والتمييز ضد الشركات الأجنبية، وسرقة حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب النقل القسري للتكنولوجيا من الشركات الأمريكية العاملة في الصين.¹

وردّت بكين سريعاً بفرض رسوم جمركية على منتجات أمريكية بقيمة 110 مليارات دولار، استهدفت فيها قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والطاقة.²

أدت هذه الحرب إلى اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد العالمية، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تتردد في الاستثمار أو توسيع أعمالها في الصين، وأخذت تبحث عن بدائل في دول آسيوية أخرى كفيتنام والهند.³

¹ محمد فريد زكريا، الصين وأمريكا: صراع القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، ص 112.

² عبد الرحمن فتحي، "الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة: الأسباب والنتائج"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 74، 2020، ص 45.

³ سعيد الحسن، الاقتصاد السياسي للصراع الأمريكي الصيني، الدار البيضاء، 2021، ص 88.

جدول رقم 01 يبين "العجز التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة 2015-2023"

السنة	الصادرات الأمريكية إلى الصين (مليار \$)	الواردات من الصين (مليار \$)	العجز التجاري (مليار \$)
2015	116	482	-366
2018	120	539	-419
2020	124	435	-311
2022	154	536	-382
2023	168	493	-325

رغم الإجراءات العقابية في عهد ترامب، بقي العجز التجاري الأمريكي مع الصين مرتفعاً، ما يشير إلى عمق الترابط الاقتصادي بين الطرفين وصعوبة فصلهما.

كما أثّرت الحرب التجارية سلباً على السوق المالية العالمية، وساهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي في كلا البلدين، حيث تراجعت مؤشرات الاستثمار والتصدير، وازدادت التوترات بين قطاع الأعمال والحكومتين في بكين وواشنطن¹. من جهة أخرى، عمّقت الحرب التجارية التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة، حيث لم تعد المسألة تتعلق فقط بفائض تجاري لصالح بكين، بل أصبحت مرتبطة بهوية النظام الدولي الاقتصادي المقبل:

هل سيكون بقيادة الولايات المتحدة وقيم اقتصاد السوق الحر، أم بنموذج صيني تدعمه الدولة بقوة ويستند إلى التخطيط المركزي والابتكار الموجه؟²

وقد تزامنت هذه الحرب مع تصاعد القيود على الشركات التكنولوجية الصينية، وعلى رأسها شركة Huawei، التي مُنعت من التعامل مع شركات أمريكية، كما وُضعت شركات أخرى مثل SMIC على القوائم السوداء، بدعوى تهديد الأمن القومي الأمريكي.

وبهذا، توسعت الحرب من التجارة إلى التكنولوجيا، وهو ما وصفه البعض بـ"حرب باردة جديدة" بين القوتين³.

¹International Monetary Fund, World Economic Outlook 2020, Washington D.C., p. 24.

²خديجة بوحامد، "هل تؤسس الحرب التجارية لنظام عالمي جديد؟"، مجلة شؤون دولية، العدد 9، 2021، ص 73.

³Michael Pillsbury, The Hundred-Year Marathon: China's Secret Strategy to Replace America as the Global Superpower, St. Martin's Press, 2015, p. 197.

وعلى الرغم من توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري في يناير 2020، والتي تضمنت التزامات صينية بزيادة مشترياتها من المنتجات الأمريكية، إلا أنّ جوهر الصراع لم يُحل، بل استمرّ بلغة أكثر تنظيمًا تحت إدارة الرئيس جو بايدن، الذي حافظ على معظم الرسوم الجمركية، وواصل سياسة احتواء الصين اقتصاديًا وتكنولوجياً.¹ وتُظهر هذه التطورات أنّ الحرب التجارية لم تكن أزمة ظرفية عابرة، بل تُجسّد تحوّلًا بنيويًا في علاقات القوتين، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى كبح الطموح الصيني نحو التفوق الصناعي والتكنولوجي، في حين تعتبر بكين هذه المواجهة جزءًا من صراع على الشرعية والنفوذ داخل النظام الدولي.

¹ مصطفى أحمد، "الحرب التجارية في عهد بايدن: استمرارية أم تحوّل؟"، الملف الاقتصادي الدولي، المركز العربي للأبحاث، 2022، ص 61.

الفصل الثاني:

التطورات في العلاقات الصينية الأمريكية من

2024-2016

المبحث الأول: نظرة دونالد ترامب (2016-2020) للعلاقات مع الصين

عرفت فترة حكم دونالد ترامب (2016-2020) تحولات جذرية في السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما تجاه الصين التي أصبحت تُعد الخصم الجيوسياسي والاقتصادي الأبرز في نظر إدارة ترامب. وتميزت هذه المرحلة بتبني سياسة أكثر صرامة وعدوانية تجاه بكين، سواء على المستوى التجاري أو العسكري، في سياق إعادة صياغة موازين القوى الدولية ومحاولة فرض التفوق الأمريكي على الساحة العالمية.

المطلب الأول : السياسات الأمريكية التجارية والعسكرية تجاه الصين.

على الصعيد التجاري، دشنت إدارة ترامب ما بات يُعرف عالمياً بـ"الحرب التجارية" مع الصين، والتي مثلت واحدة من أبرز سمات السياسة الخارجية الاقتصادية الأمريكية خلال تلك الحقبة. وقد ارتكزت هذه الحرب على رؤية قومية اقتصادية تبناها ترامب وشكّلت جوهر خطابه الانتخابي، حيث اعتبر أن الصعود الاقتصادي الصيني تم على حساب الاقتصاد الأمريكي، نتيجة لما وصفه بـ"سرقة الوظائف" و"الاستغلال التجاري غير المتكافئ".

واتهمت الإدارة الأمريكية الصين بانتهاك قواعد منظمة التجارة العالمية من خلال ممارسات غير نزيهة، تمثلت في سرقة الملكية الفكرية والتجسس الصناعي، وفرض شروط نقل التكنولوجيا على الشركات الأمريكية الراغبة في الاستثمار داخل الصين، إضافة إلى دعم الدولة الصيني الكبير للمؤسسات الوطنية، بما يجعل المنافسة الدولية غير متكافئة¹. بناءً على هذه الاتهامات، شرعت إدارة ترامب منذ عام 2018 في فرض تعريفات جمركية تصاعدية على واردات صينية تجاوزت قيمتها 360 مليار دولار، طالت قطاعات متعددة من بينها الصلب، الألمنيوم، الإلكترونيات، السلع الاستهلاكية، ومكونات الصناعة المتقدمة.

وردت الصين بإجراءات انتقامية مماثلة استهدفت الصادرات الزراعية الأمريكية، وهو ما ألحق ضرراً بالغاً بالمزارعين الأمريكيين ودفع إدارة ترامب إلى تخصيص دعم مالي كبير لتعويضهم.²

¹Nye, Joseph S. *Is the American Century Over?* Polity Press, 2015. p78 .

²Center for Strategic and International Studies (CSIS), *the U.S.-China Trade War: A Timeline*, 2020. p.3<https://www.csis.org>

لم تقتصر المواجهة على التعريفات فقط، بل شهدت كذلك إدراج شركات صينية كبرى، أبرزها شركة "هواوي"، في القائمة السوداء بزعم تهديدها للأمن القومي الأمريكي، ومنعها من التزود بالتكنولوجيا والبرمجيات الأمريكية¹. وقد سعت إدارة ترامب من خلال هذه الاستراتيجية التصادمية إلى تحقيق عدة أهداف، أبرزها تقليص العجز التجاري الضخم الذي تعاني منه الولايات المتحدة مع الصين، والذي بلغ أكثر من 400 مليار دولار سنويًا قبل اندلاع الحرب التجارية.

كما هدفت إلى الضغط على الصين لإعادة هيكلة منظومتها الاقتصادية والانفتاح على إصلاحات تضمن العدالة والشفافية في المعاملات التجارية.

وتوجت هذه الحرب بتوقيع "المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري" بين البلدين في يناير 2020، والذي التزمت فيه الصين بزيادة وارداتها من المنتجات الزراعية والطاقة والصناعة الأمريكية، مقابل تعليق جزئي لبعض الرسوم الجمركية. ومع ذلك، بقيت الكثير من القضايا الجوهرية دون حل، مثل مسألة الملكية الفكرية والدعم الحكومي للشركات الصينية، مما أبقى التوتر قائمًا وأضعف فاعلية الاتفاق².

أما على المستوى العسكري، فقد كانت سياسة ترامب تجاه الصين أكثر تصعيديًا ووضوحًا مقارنة بالإدارات السابقة. فقد تبنت واشنطن خلال هذه الفترة استراتيجية تهدف إلى كبح التمدد العسكري الصيني في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، لا سيما في بحر الصين الجنوبي الذي أصبح بؤرة توتر دائمة. واعتبرت الولايات المتحدة أن بكين تسعى لتحويل هذا البحر إلى "بحيرة صينية"، من خلال بناء جزر اصطناعية، وإنشاء قواعد عسكرية عليها، وفرض سيادة غير معترف بها دوليًا على ممرات بحرية حيوية تمر عبرها نسبة كبيرة من التجارة العالمية.

¹ بين روبرت لورنس أن الصين فرضت تعريفات مضادة على صادرات أمريكية، خاصة الزراعية، مما أدى إلى أضرار اقتصادية داخلية في الولايات المتحدة. Lawrence, Robert Z. *China and the United States: Trade Conflict and Solutions*. Peterson Institute for International Economics, 2019. pp30-27 .

²The White House, *Economic Report of the President*, 2020. pp .147-149.

جدول رقم 02 يبين تطور الحضور العسكري الأمريكي والصيني في بحر الصين الجنوبي (2016-2023)

السنة	عدد المناورات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي	عدد الاستجابات العسكرية الصينية
2016	6	3
2018	9	5
2020	12	7
2022	10	8
2023	14	10

تشير المعطيات إلى تصاعد ملحوظ في الأنشطة العسكرية من كلا الطرفين، مما يدل على ارتفاع حدة التنافس والتموضع العسكري في المنطقة.

كما كثفت البحرية الأمريكية من عمليات "حرية الملاحة"، وأرسلت بانتظام بوارجها الحربية إلى المناطق المتنازع عليها، متحدية بذلك المزاعم الصينية¹.

كما لعبت قضية تايوان دورًا محوريًا في تأجيج التوتر العسكري بين البلدين. فقد عملت إدارة ترامب على تعميق العلاقات مع تايبيه، وزودتها بمعدات عسكرية متطورة كأنظمة الصواريخ الدفاعية والطائرات المقاتلة، فضلاً عن تصعيد الخطاب السياسي المؤيد لتايوان كـ"نموذج ديمقراطي" في مواجهة الصين "الاستبدادية"².

وتزامن ذلك مع تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في المحيطين الهادئ والهندي، عبر مناورات مشتركة مع اليابان وأستراليا والهند، في إطار استراتيجية أوسع حملت اسم "الهند والمحيط الهادئ الحر والمفتوح"، هدفت إلى مواجهة ما وصفه ترامب بـ"التهديد الصيني للسلام والاستقرار في المنطقة".

¹ يشير مايكل بيكلس في دراسته عن "التوسع البحري الصيني وموقف الولايات المتحدة" إلى تصاعد العمليات البحرية الأمريكية في المناطق المتنازع عليها ضمن سياسة "حرية الملاحة".

: Beckley, Michael. Unrivaled: Why America Will Remain the World's Sole Superpower. Cornell University Press, 2018. pp203-205.

² ورد في تقرير مركز ستيمسون أن ترامب أقر أكبر صفقة أسلحة لتايوان منذ عقود، منها طائرات F-16 وأنظمة صاروخية متقدمة.
: Stimson Center, U.S.-Taiwan Security Cooperation: Implications and Prospects, 2020. P10-12.

في ضوء هذه التطورات، يمكن القول إن إدارة ترامب رسّخت تحولاً نوعياً في العلاقة الأمريكية الصينية، حيث انتقلت من نهج "الاحتواء والانخراط" الذي اتبعته الإدارات السابقة، إلى نهج "المواجهة والضغط الاستراتيجي"، سواء على المستوى التجاري أو العسكري.¹

وقد أسهمت هذه السياسات في توسيع الهوة بين القوتين، وأعادت تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي، مما مهد لبداية ما يشبه الحرب الباردة الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثاني : تأثير العلاقات مع تايوان خلال هذه الفترة.

متّلت العلاقات الأمريكية مع تايوان خلال فترة إدارة دونالد ترامب (2016-2020) نقطة تحول جوهرية في التوازنات الإقليمية في شرق آسيا، وساهمت في إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي في مضيق تايوان، وذلك في سياق التنافس الاستراتيجي المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين.

فقد انتهجت إدارة ترامب مقاربة أكثر حزمًا تجاه بكين، واستثمرت "الورقة التايوانية" كأداة ضغط سياسي واستراتيجي على الصين، في خضم الحرب التجارية والمواجهة حول النفوذ الإقليمي.

في هذا الإطار، صعّدت إدارة ترامب من مستوى الانخراط الأمريكي مع تايوان بشكل غير مسبوق منذ عقود.² ولأول مرة منذ قطع العلاقات الرسمية بين واشنطن وتايبيه عام 1979، اتخذت الإدارة الأمريكية خطوات علنية تُفسّر على أنها تجاوز لمبدأ "الصين الواحدة"، مثل السماح باتصالات مباشرة بين مسؤولي البلدين رفيعي المستوى، ورفع القيود على اللقاءات الرسمية، بما في ذلك زيارة رئيسة تايوان "تساي إينغ-وين" للولايات المتحدة ولقائها بعدد من أعضاء الكونغرس والمسؤولين، وهو ما أثار استياءً صينيًا بالغًا.

أما من الناحية العسكرية، فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بطفرة لافتة في التعاون الدفاعي.

¹ يشير كورت كامبل، مهندس سياسة "الإنديباسيفيك الحر والمفتوح"، إلى أن إدارة ترامب كثفت شراكاتها مع الهند واليابان وأستراليا لمحاصرة النفوذ الصيني. : Campbell, Kurt M. & Rush Doshi. The China Challenge and the Future of the US Strategy in Asia. Foreign Affairs, Nov/Dec 2020. P56-60.

²Wang, Dong, (2021). *the United States and China: A History from the Eighteenth Century to the Present*. Rowman & Littlefield.p264-267.

فقد وافقت إدارة ترامب على بيع أسلحة نوعية إلى تايوان، من ضمنها طائرات مقاتلة متقدمة من طراز F-16V ، وصواريخ "هاربون" المضادة للسفن، ومنظومات دفاع جوي. كما أعيد تفعيل برامج تدريب وتبادل عسكري بين القوات الأمريكية والتايوانية، في مؤشر على تعزيز الجاهزية الدفاعية للجزيرة.¹ واعتُبر هذا التطور تحولاً استراتيجياً من مجرد الالتزام التقليدي بـ"قانون العلاقات مع تايوان" (1979) إلى دور مباشر في تقوية القدرات العسكرية التايوانية، بما يشمل الجانب الردعي والهجومى على حد سواء.²

وعلى الصعيد الرمزي، سمحت إدارة ترامب بزيارة رسمية لوزير الصحة الأمريكي إلى تايوان في أغسطس 2020، وهي أعلى زيارة رسمية لمسؤول أمريكي منذ أكثر من 40 عامًا. لم يكن الحدث مجرد زيارة بروتوكولية، بل رسالة سياسية مفادها أن واشنطن تعيد النظر في قواعد الاشتباك التقليدية مع بكين بشأن تايوان.

كما دعمت الولايات المتحدة بقوة مطالب تايوان بالانضمام إلى منظمات دولية كمنظمة الصحة العالمية، مستغلة جائحة كوفيد-19 لإبراز النموذج الصحي التايواني كمضاد للنهج الصيني، وهو ما فُسِّر دولياً على أنه اعتراف ضمني بمكانة تايوان كفاعل مستقل.

هذا الانفتاح الأمريكي لم يكن فقط نتاج التحولات في البيت الأبيض، بل أيضاً تعبيراً عن إجماع سياسي أمريكي متزايد حول ضرورة احتواء النفوذ الصيني المتسارع، إذ تحوّلت تايوان إلى "نقطة ارتكاز" استراتيجية ضمن ما بات يُعرف بعقيدة "الهند والمحيط الهادئ الحر والمفتوح"، وهي الاستراتيجية التي أطلقتها إدارة ترامب لمجابهة الصعود الصيني في المنطقة.

في المقابل، ردّت بكين على هذا التحول بلهجة شديدة، معتبرةً أن التحركات الأمريكية تمثل "انتهاكاً خطيراً للسيادة الصينية"، ومعلنةً أن أي محاولة لتقويض وحدة الصين ستواجه برد حازم.³

وزادت الصين من مناوراتها الجوية والبحرية قرب تايوان، وأرسلت طائراتها المقاتلة إلى مناطق الدفاع الجوي التايوانية بشكل شبه يومي، في تصعيد غير مسبوق يعكس خطورة الوضع.

¹Glaser, Bonnie S., & Funaiolo, Matthew P. (2020). **Taiwan and the United States Under President Trump: The Consequences of Closer Ties.** Center for Strategic and International Studies (CSIS).

²Swaine, Michael D. (2020). **Creating an Unstable Asia: The U.S. "Free and Open Indo-Pacific" Strategy.** Carnegie Endowment for International Peace. Online Source.

³Bush, Richard C. (2019). **Difficult Choices: Taiwan's Quest for Security and the Good Life.** Brookings Institution Press. p112-115.

لقد أدى هذا التصعيد إلى تفويض التوازن الحذر الذي حكم العلاقات الصينية-التايوانية طيلة عقود، وفتح الباب أمام سيناريوهات أكثر صدامية، خاصة في ظل غياب قنوات فعالة للحوار. وتحولت تايوان من "قضية هامشية" في العلاقات الدولية إلى واحدة من أخطر نقاط التوتر في النظام العالمي، بما تحمله من إمكانيات اندلاع نزاع مسلح، قد تكون له عواقب كارثية على الأمن والاستقرار العالميين¹. في المجمل، مثل التحول في العلاقات الأمريكية-التايوانية خلال عهد ترامب إعادة تعريف لمكانة تايوان في الاستراتيجية الأمريكية، بحيث لم تعد مجرد شريك ديمقراطي في المحيط الهادئ، بل أضحت ورقة جيوسياسية في لعبة الكبار، وذريعة لتبرير الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الآسيوي، ولتعزيز التحالفات الإقليمية ضد بكين. ولعل أخطر ما ترتب عن هذه الديناميكية هو كسر التوافق الضمني الذي حكم ملف تايوان لعقود، ما جعل من مستقبل الجزيرة أحد أبرز القضايا الساخنة في العلاقات الدولية لما بعد 2020.

¹Office of the United States Trade Representative (2019). (USTR) – Fact Sheet on U.S.-Taiwan Trade Relations

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية-الصينية-في فترة حكم جوبايدين (2021-2024)

شهدت فترة حكم جو بايدين تحولات ملحوظة في السياسة الأمريكية تجاه الصين، عكست سعيًا لإعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع القوة الصاعدة في آسيا، وذلك من خلال مقارنة تجمع بين الردع والتعاون الانتقائي.

فمنذ الأيام الأولى لتوليهِ الرئاسة، أعلن بايدين بوضوح أن الصين تمثل التحدي الجيوسياسي الأكثر أهمية للولايات المتحدة، ما أدى إلى إعادة تموضع أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه احتواء النفوذ الصيني المتنامي، خصوصًا في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية.

المطلب الأول: التحول في السياسة الأمريكية تجاه الصين

أحد أبرز ملامح هذا التحول كان تعزيز التحالفات التقليدية وإحياء الشراكات الاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث سعت إدارة بايدين إلى ترسيخ وجود الولايات المتحدة في هذه المنطقة المحورية، من خلال نهج متكامل يجمع بين البُعدين العسكري والدبلوماسي.

فقد أعادت واشنطن التأكيد على التزاماتها الدفاعية تجاه حلفائها الإقليميين، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، معززة بذلك مكانتها كقوة توازن في مواجهة التمدد الصيني.

ومن أبرز الأطر التي أعاد بايدين تفعيلها "الحوار الأمني الرباعي" المعروف اختصارًا بـ"كواد (QUAD)"، والذي يضم الولايات المتحدة، اليابان، الهند، وأستراليا.¹

هذا التكتل لم يعد مجرد إطار تنسيقي بل أصبح منصة استراتيجية متعددة الوظائف، حيث تم توسيع مجالات التعاون بين أعضائه لتشمل الأمن البحري، تطوير البنى التحتية، تقنيات الاتصالات، وسلاسل التوريد، فضلًا عن التنسيق في مجال اللقاحات خلال جائحة كوفيد-19.

¹The White House. (2021). Interim National Security Strategic Guidance. Washington, D.C. <https://www.whitehouse.gov>

وقد عُقدت عدة قمم على مستوى القادة، كان أبرزها القمة الافتراضية في مارس 2021 ثم اللقاءات المباشرة في واشنطن وطوكيو، التي أظهرت تناغمًا واضحًا بين أعضاء الرباعية في احتواء النفوذ الصيني، لا سيما في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان¹.

إلى جانب ذلك، أطلقت إدارة بايدين شراكة أمنية ثلاثية جديدة عُرفت باسم "أوكوس (AUKUS)"، تضم الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وأستراليا، وتهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية للحلفاء في المحيط الهادئ. وقد أثارت هذه الشراكة جدلاً واسعاً بسبب الاتفاق الذي نص على تزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية، مما اعتُبر تطوراً نوعياً في التوازن العسكري بالمنطقة.

إضافة إلى ذلك، تضمنت الشراكة تبادلاً في مجالات حساسة مثل الذكاء الاصطناعي، الدفاع السيبراني، والأنظمة غير المأهولة.

هذا التحرك كان بمنزلة رسالة صريحة للصين مفادها أن واشنطن لن تتخلى عن تفوقها التكنولوجي والعسكري في منطقة تعتبرها الصين مجالاً حيويًا لتوسيعها الاستراتيجي².

اقتصاديًا، تبنّت إدارة بايدين مقاربة هجومية في ما يتعلق بالتكنولوجيا والقدرات الصناعية، من خلال فرض حزمة من القيود التكنولوجية على بكين، شملت منع تصدير الرقائق الإلكترونية المتطورة، وأجهزة تصنيع أشباه الموصلات، وبرمجيات التصميم إلى الشركات الصينية، لا سيما تلك المرتبطة بالجيش الصيني.

وامتدت هذه الإجراءات لتشمل الضغط على الحلفاء من أجل تبني نفس السياسات، ما تجلّى في التنسيق مع هولندا واليابان لمنع شركات مثل "ASML" و "Tokyo Electron" من تصدير معدات حساسة إلى الصين.

في هذا السياق، أطلقت إدارة بايدين حزمة تشريعات داخلية لتعزيز القدرة التنافسية الأمريكية، من أبرزها "قانون الرقائق والعلوم (CHIPS and Science Act)" الذي خصص أكثر من 50 مليار دولار لدعم تصنيع أشباه الموصلات داخل الولايات المتحدة³.

¹ مركز الإمارات للسياسات، التنافس الأمريكي - الصيني في عهد بايدين: السمات والتوجهات، تقرير استراتيجي، أبوظبي، 2022، ص 4-11.

² معهد الدوحة للدراسات، أوكوس و"كواد": التحالفات الأمريكية الجديدة في المحيطين الهندي والهادئ، ورقة تحليلية، 2022، ص 2-5.

³ سيف الدين عبد الفتاح، الصراع الأمريكي الصيني في عهد بايدين: من الاحتواء إلى الصدام المقنن، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، 2022، ص 132-138.

كما تم إطلاق "إطار العمل الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF)" الذي يهدف إلى تطوير تعاون اقتصادي بديل عن اتفاقيات التجارة التقليدية، مع التركيز على الرقمنة والطاقة النظيفة وسلاسل الإمداد، في محاولة لعزل الصين اقتصادياً دون اللجوء إلى اتفاقات تجارية مفتوحة.

في الوقت ذاته، حرصت إدارة بايدين على إبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع بكين، بهدف إدارة التنافس وتفادي أي صدام غير محسوب.

وقد شهدت السنوات الأربع لقاءات دبلوماسية رفيعة، منها اجتماع الرئيسين بايدين وشي جين بينغ على هامش قمة مجموعة العشرين في بالي (2022)، والتي ناقشا فيها سبل وضع "أرضية حاكمة" تمنع التوترات من التصاعد إلى مواجهة مباشرة، خاصة في ظل التوترات المتكررة حول تايوان. غير أن حادثة المنطاد الصيني الذي حلق فوق الأراضي الأمريكية في مطلع 2023 ثم تم إسقاطه، فجرت أزمة دبلوماسية حادة وأدت إلى تجميد مؤقت في الاتصالات العسكرية بين البلدين، ما أعاد التوتر إلى الواجهة¹.

أما من الناحية الأيديولوجية، فقد أعادت إدارة بايدين إحياء الخطاب القيمي الذي يربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين الصراع الجيوسياسي مع الصين.

فقد تبنّت واشنطن سياسة هجومية في انتقاد ممارسات بكين في شينجيانغ، حيث وصفت الإدارة الأمريكية ما يحدث هناك بأنه "إبادة جماعية" بحق أقلية الإيغور، كما دعمت الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ، وانتقدت الرقابة والقيود المفروضة على حرية التعبير في الفضاء الرقمي الصيني.

وقد تجلّى هذا النهج في عقد "قمة الديمقراطية" بدعوة من بايدين، التي رُوّج لها باعتبارها رداً على "الأنظمة السلطوية"، وعلى رأسها الصين وروسيا.

في المجمل، فإن سياسة إدارة بايدين تجاه الصين اتسمت بقدر من الاستمرارية مع نهج ترامب من حيث إدراك التهديد الاستراتيجي، لكنها تميزت بتفضيل النهج المتعدد الأطراف، والاعتماد على التحالفات، وتوظيف القيم الليبرالية كأداة في الصراع الجيوسياسي.

¹مجلة المستقبل العربي، التنافس الصيني-الأمريكي وأثره على النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 518، 2022، ص 77-85.

بذلك، أعادت الولايات المتحدة رسم خطوط المواجهة مع الصين على أسس أكثر تنظيمًا، مستفيدة من أدوات دبلوماسية واقتصادية وأمنية، في إطار تصور استراتيجي طويل المدى يسعى إلى احتواء الصعود الصيني دون الانزلاق إلى حرب باردة شاملة¹.

جدول رقم 03 يبين التباين في السياسات الأمريكية تجاه الصين بين إدارتي ترامب وبايدن (2016-2024)

المعيار	إدارة ترامب (2016-2020)	إدارة بايدن (2021-2024)
السياسة تجاه تايوان	دعم سياسي وعسكري مباشر - صفقات سلاح - زيارات رسمية أمريكية	دعم ثابت أقل استفزازًا - توسيع العلاقات ضمن استراتيجية احتواء
الخطاب تجاه الصين	عدائي واتهامي - تركيز على "الخطر الصيني"	براغماتي - حذر - يدعو للتوازن بين الردع والانخراط
التجارة	حرب تجارية - فرض رسوم جمركية - قيود على التكنولوجيا الصينية	استمرار بعض الإجراءات - مع اتجاه نحو مفاوضات جزئية
الموقف من "الصين الواحدة"	غموض استراتيجي مع خروقات رمزية	احترام رسمي للمبدأ مع تعزيز غير مباشر لعلاقات تايوان
التعاون الإقليمي	محور "الهند والمحيط الهادئ الحر والمفتوح"	تعزيز التحالفات الإقليمية (AUKUS - QUAD)

أظهرت نتائج التحليل أن التغيير في الإدارات الأمريكية لا يعني بالضرورة تحولاً جذرياً في الموقف من الصين وتايوان، بل هناك استمرارية في توجهات "الاحتواء الاستراتيجي"، وإن اختلفت في الأسلوب.

المطلب الثاني: تايوان كمحور في الاستراتيجية الأمريكية في آسيا.

تحل تايوان موقعاً مركزياً في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، باعتبارها نقطة تقاطع بين الأبعاد الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية والقيمية للصراع مع الصين.

فبالنسبة لواشنطن، تمثل تايوان أكثر من مجرد قضية إقليمية؛ إنها اختبار حيٍّ لمصداقية الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه حلفائها وشركائها، ومعيار لموازن القوة في المنطقة، ومحور في لعبة الردع الاستراتيجي مع بكين.

¹ جمال سلامة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين: بايدن بين الاستمرارية والتغيير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 228، 2022، ص 45-54.

ومن هذا المنطلق، شهدت فترة حكم الرئيس جو بايدن (2021-2024) تصعيدًا واضحًا في مستوى الانخراط الأمريكي مع تايبيه، وإن ظل ذلك محكومًا بإطار "سياسة الصين الواحدة" التي تعترف بجمهورية الصين الشعبية كحكومة وحيدة للصين، دون التخلي عن الدعم غير الرسمي لتايوان¹.

عملت إدارة بايدن على تعزيز الشراكة الدفاعية مع تايوان من خلال مبيعات الأسلحة النوعية، وبرامج التدريب العسكري، وتكثيف التعاون الاستخباراتي، في إطار ما يُعرف بـ"ردع الغزو من خلال التمكين الدفاعي (Deterrence by Denial)".

واعتُبر تمرير عدة حزم مساعدات عسكرية لتايوان عبر الكونغرس، من أبرز المؤشرات على هذا التوجه، إلى جانب تكثيف الوجود البحري الأمريكي في مضيق تايوان، ومرور المدمرات الأمريكية بانتظام في المنطقة كرسالة لرفض الادعاءات الصينية بالسيادة الكاملة على المضيق.

في السياق ذاته، اكتسبت تايوان بعدًا رمزيًا في الخطاب الأمريكي حول الصراع بين الديمقراطية والاستبداد.² فقد شدد بايدن مرارًا على أن دعم تايوان لا ينبع فقط من اعتبارات استراتيجية، بل أيضًا من كونها "ديمقراطية نابضة بالحياة" في مواجهة "النموذج الصيني السلطوي"، كما ورد في تصريحات متعددة لمسؤولي الإدارة. و تم تضمين تايوان في "قمة الديمقراطية" التي نظمتها واشنطن، مما أثار احتجاجًا حادًا من بكين واعتُبر خرقًا لـ"الخطوط الحمراء" الصينية.

اقتصاديًا، احتلت تايوان مكانة حيوية في الجهود الأمريكية لإعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، خاصة في قطاع أشباه الموصلات، حيث تستحوذ شركة TSMC التايوانية على الحصة الكبرى من إنتاج الرقائق الإلكترونية المتقدمة في العالم.

وقد شجعت إدارة بايدن الشركة على الاستثمار في الولايات المتحدة، كما في ولاية أريزونا، في إطار ما يُعرف بإستراتيجية "إعادة التوطين الصناعي (Reshoring)"، كجزء من السباق التكنولوجي مع الصين³.

¹عدنان الزعبي، الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا: التحولات والتحديات. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2021. ص195.

²إبراهيم الهواري، "الصين وتايوان: صراع مستمر في ضوء التنافس الصيني الأمريكي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 55، 2022. ص89-102.

³محمد أبو زيد، سياسات الردع الأمريكية: دراسة في المفهوم والتطبيق. دار العربي للنشر، القاهرة، 2020. ص ص 150-156.

من جهة أخرى، لم تغب تايوان عن الحسابات الاستراتيجية الأوسع للولايات المتحدة، خاصة ضمن شبكة التحالفات في الإقليم.

فقد تم تعزيز الخطاب حول "أمن مضيق تايوان" في البيانات المشتركة التي صدرت عن لقاءات القمم الأمريكية-اليابانية، والأمريكية-الأسترالية، وحتى ضمن حوارات مجموعة كواد (QUAD)، مما أضفى بعداً متعدد الأطراف على الالتزام الأمريكي حيال أمن الجزيرة، دون إعلان التزام صريح بالدفاع عنها في حال تعرضها لهجوم. إلا أن تصريحات بايدن في أكثر من مناسبة حول استعداد بلاده للدفاع عن تايوان عسكرياً - قبل أن يُعاد التأكيد من قبل مسؤولين بأن "السياسة لم تتغير" - زادت من الضبابية المحيطة بالرد الأمريكي المحتمل، وهو ما قد يكون مقصوداً في إطار "الغموض الاستراتيجي"¹.

أصبحت تايوان بمثابة حجر الزاوية في المعادلة الأمنية الأمريكية في آسيا، ومقياساً لمحدودية أو فعالية سياسة الردع تجاه الصين.

كما أنها تمثل نقطة اشتعال محتملة لأي صراع مباشر بين واشنطن وبكين، ما يجعلها ليس فقط موضوعاً لسياسة الاحتواء، بل أيضاً اختباراً للقدرة الأمريكية على إدارة التنافس دون الانزلاق إلى مواجهة كبرى.

¹Richard C Bush, *Difficult Choices: Taiwan's Quest for Security and the Good Life*. Brookings Institution Press, 2021p85-90.

المبحث الثالث: تأثير الأزمات الدولية على مسار واتجاهات قضية تايوان

في ظل تداخل الأزمات العالمية وتعقيد المشهد الدولي، برزت القضية الأوكرانية-الروسية كإحدى المحطات البارزة التي تأثرت بشكل مباشر ومتبادل مع مختلف الأزمات الدولية.

فقد لم تقتصر تداعيات النزاع على الأبعاد العسكرية والسياسية فحسب، بل امتدت لتشمل أبعادًا اقتصادية وتجارية واجتماعية، خاصة في ظل جائحة كورونا وتأثيراتها العميقة على التجارة والتبادلات الدولية.

كما لعبت هذه الأزمات دورًا مزدوجًا بين تعزيز التعاون الدولي في بعض المحاور، وتصعيد التنافس والصراعات في محاور أخرى، مما أضفى بعدًا جديدًا على تطور النزاع الأوكراني-الروسي.

المطلب الأول: تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على قضية تايوان

يرتبط النزاع في أوكرانيا بقضية تايوان ارتباطًا عميقًا ومتعدد الأبعاد، يجسد التنافس الجيوسياسي المتصاعد بين القوى العالمية الكبرى، وخاصة بين الولايات المتحدة من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى.

فكل من النزاع في أوكرانيا وقضية تايوان تمثلان جبهتين رئيسيتين لصراع النفوذ في النظام الدولي المعاصر، ويشكلان اختبارًا حقيقيًا لقواعد السيادة الوطنية، ومبادئ عدم التدخل، والنظام القائم على القانون الدولي¹.

أولاً، تشترك القضيتان في كونهما مناطق جغرافية حيوية ذات أهمية استراتيجية كبرى؛ فأوكرانيا تمثل "بوابة أوروبا الشرقية" والتي تتحكم في ممرات طاقة وممرات تجارية هامة، كما أنها تشكل جبهة مواجهة مباشرة بين الغرب وروسيا، بينما تايوان تقع في قلب منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تمثل محور التوازنات الجيوسياسية الاقتصادية والعسكرية، خاصة في ظل التنافس الأمريكي الصيني المتصاعد.

هذه المواقع تجعل من كلتا القضيتين بؤرتين محورية في لعبة النفوذ الدولي، حيث يسعى كل طرف إلى تعزيز سيطرته أو نفوذه في هذه المناطق².

¹ عز الدين، مصطفى علي. النظام الدولي وتحديات القرن الحادي والعشرين: قراءة في الأزمات والصراعات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2022، ص 145-167.

² مالك، محمد. الجغرافيا السياسية في النظام العالمي الجديد. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2021، ص 230-252.

ثانيًا، تتشابك أبعاد النزاعين سياسيًا وعسكريًا وقانونيًا، التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، الذي بدأ في 2014 وتفاقم مع الغزو الشامل في 2022، يشكل تحديًا صارخًا لمبادئ السيادة الوطنية وعدم استخدام القوة، وهو ما يستتهدض ردود فعل غربية قوية عبر فرض عقوبات اقتصادية ودعم عسكري وسياسي لأوكرانيا.

هذا الأمر يشكل سابقة ذات أبعاد كبيرة، حيث تراقب الصين عن كثب كيفية تعامل الولايات المتحدة وحلفائها مع هذا النزاع، خصوصًا فيما يتعلق بالتزاماتها الدفاعية تجاه تايوان.

ففي حال قررت الصين التصعيد العسكري حول تايوان، فإن الرد الأمريكي المحتمل سيكون مستندًا جزئيًا إلى ما جرى في أوكرانيا، ما يجعل النزاع الأوكراني اختبارًا عمليًا لردع القوى الكبرى.

ثالثًا، توضح الأزمة الأوكرانية كيف يمكن أن تؤثر النزاعات الإقليمية على النظام الدولي بأكمله وتعيد تشكيل التحالفات والخرائط السياسية.¹

فالغزو الروسي أدى إلى إعادة توجيه السياسات الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) نحو تعزيز قدراتها الدفاعية، وهو ما يتوازى مع تعزيز واشنطن تحالفاتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتعزيز الردع ضد أي محاولة صينية للسيطرة على تايوان.

بهذا المعنى، الأزمة الأوكرانية وتوترات بحر الصين الجنوبي وتايوان ليستا معزولتين، بل مرتبطتان في سياق تنافس جيوسياسي أوسع.²

رابعًا، يشكل كل من النزاعين تحديًا واضحًا للنظام الدولي القائم على قواعد، حيث يعكسان تصاعد النزعات الأحادية والتوترات بين القوى الكبرى، مما يهدد استقرار النظام العالمي.

فإما أن يتم الالتزام بالقانون الدولي والحوكمة الجماعية، أو أن تصبح القوة هي الفيصل، مما يدفع نحو مزيد من عدم الاستقرار والتقلبات في الساحة الدولية.

هذا السيناريو يدفع المجتمع الدولي إلى التفكير في آليات جديدة للتعامل مع الأزمات، تشمل التوازن بين التعاون والتنافس في إطار متعدد الأطراف.

¹Kaplan, Robert D. **The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate**. Random House, 2012, pp. 314-339.

²Christensen, Thomas J. **The China Challenge: Shaping the Choices of a Rising Power**. W. W. Norton & Company, 2015, pp. 178-201.

خامساً، يعكس الربط بين القضيتين طبيعة التداخل بين الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، والسياسية في الصراعات الدولية الحديثة.

فقد أثرت الأزمة الأوكرانية على أسواق الطاقة العالمية وسلاسل الإمداد، مما دفع إلى إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والاستراتيجية في العالم، وهو ما انعكس على منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تواجه بدورها ضغوطاً اقتصادية وجيوسياسية من التنافس بين الصين والولايات المتحدة، وتأثير ذلك على تايوان، بوصفها مركزاً لتقنيات متقدمة وصناعة أشباه الموصلات¹.

يشكل الربط بين أزمة أوكرانيا وقضية تايوان إطاراً تحليلياً لفهم التحديات المعقدة التي تواجه النظام الدولي اليوم، حيث يتداخل الأمن الإقليمي مع الاستراتيجيات العالمية، ويتقاطع التنافس العسكري مع التحولات الاقتصادية والسياسية، في ظل صراع مستمر على الهيمنة والنفوذ بين القوى الكبرى. هذا الربط يوضح أن النزاعات المحلية والإقليمية لم تعد معزولة، بل أصبحت جزءاً من لعبة عالمية أكبر تتطلب قراءة متعددة الأبعاد لفهم دلالاتها وتأثيراتها المستقبلية.

المطلب الثاني: قضية تايوان في ميزان التوازنات الجيوسياسية الجديدة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جوهرية أعادت تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي، لتتبدل التوازنات التقليدية التي سيطرت على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة.

لم تعد القوى الكبرى تهيمن بشكل مطلق كما كان في السابق، بل نشهد نظاماً متعدد الأقطاب، حيث تتشابك عوامل القوة العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، والدبلوماسية ضمن إطار معقد يشمل تنافساً مستمراً وتعاوناً مشروطاً بين اللاعبين الدوليين².

إن صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية إقليمية وعالمية، وعودة روسيا إلى المشهد الدولي بقوة متزايدة، يمثلان محورين أساسيين في إعادة رسم خارطة التوازنات الجيوسياسية.

الصين، بحكم قوتها الاقتصادية الهائلة، استراتيجيتها التوسعية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وبرنامجها الطموح "الحزام والطريق"، فرضت نفسها كلاعب رئيسي في صياغة النظام الدولي الجديد.

¹Allison, Graham. *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* Houghton Mifflin Harcourt, 2017, pp. 220-245.

²العسلي محمد، الجيوسياسية العالمية وتحولات النظام الدولي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2020، ص. 78-45.

في المقابل، روسيا أعادت تأكيد وجودها عبر تدخلاتها العسكرية في أوكرانيا وسوريا، وتوسيع نفوذها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، مما أعاد إشعال التوترات بين الشرق والغرب.

هذا التحول في موازين القوى أدى إلى ظهور نظام دولي لا يمكن تصنيفه على أنه أحادي أو ثنائي القطب، بل متعدد الأقطاب، حيث تبرز قوى إقليمية ودول صاعدة تسعى لتثبيت مواقعها، وسط محاولات دائمة من قبل القوى الكبرى للحفاظ على نفوذها التقليدي وتوسيع دائرة تأثيرها¹.

أصبح التنافس الدولي اليوم أكثر تعقيداً من مجرد مواجهات عسكرية أو اقتصادية تقليدية. فالتوازنات الجيوسياسية الجديدة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية مع الاقتصادية والسيبرانية والتكنولوجية.

تحالفات مثل "كواد" و"أوكوس" تُظهر كيفية سعي الولايات المتحدة وحلفائها إلى تشكيل جبهات متعددة لمواجهة النفوذ الصيني المتصاعد، من خلال دمج القدرات العسكرية مع التعاون في مجال التكنولوجيا الحديثة مثل الغواصات النووية والذكاء الاصطناعي.

في الوقت ذاته، نجد أن هناك تنافساً اقتصادياً عميقاً، حيث تسعى القوى الكبرى للسيطرة على قطاعات استراتيجية مثل صناعات أشباه الموصلات، الطاقة المتجددة، وتقنيات الاتصالات الحديثة، مما أدى إلى ظهور مفهوم "الأمن الاقتصادي" كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي².

فرض العقوبات الاقتصادية، وإعادة توطين سلاسل التوريد، وسياسات "إزالة الاعتماد" على بعض الدول، كلها أدوات جديدة تعكس تعدد أوجه التنافس الدولي³.

لا يمكن الحديث عن التوازنات الجيوسياسية الحديثة دون الإشارة إلى الدور الحاسم للتكنولوجيا الرقمية والحرب السيبرانية.

النزاعات اليوم لا تقتصر على ساحات القتال التقليدية، بل تمتد إلى الفضاء السيبراني حيث يتم استهداف البنى التحتية الحيوية، سرقة البيانات، والتدخل في الانتخابات.

¹ الزهراني عبد الله، التوازنات الإقليمية في النظام الدولي الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، 2022، ص. 102-108.

² الحاج عمر، التكنولوجيا كأداة في السياسة الدولية الحديثة، مركز دراسات الشرق الأوسط، الرياض، 2021، ص. 81-90.

³ الشمري علي، الأزمات الدولية وتأثيرها على النظام العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، 2023، ص. 145-150.

الصين والولايات المتحدة تتنافسان على التفوق في مجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الفائقة، وشبكات الجيل الخامس، باعتبار ذلك مفتاح الهيمنة المستقبلية.

هذا التنافس التكنولوجي يخلق حالة من عدم اليقين المستمر، حيث قد يؤدي أي خرق أمني إلكتروني إلى تصعيدات سياسية وعسكرية، مما يعزز الحاجة إلى وضع قواعد وضوابط جديدة على الصعيد الدولي، وهو ما لا يزال النظام الدولي يعاني من نقصه.

إن أزمة جائحة كورونا، النزاعات الإقليمية مثل أوكرانيا، التغيرات المناخية، والاضطرابات الاقتصادية العالمية، مثلت اختبارات حقيقية لهذا النظام الجيوسياسي الجديد.¹

فهذه الأزمات كشفت عن هشاشة النظام الدولي وعدم جاهزيته لمواجهة التحديات العابرة للحدود، مما دفع الدول إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها، وتعديل تحالفاتها بما يتناسب مع واقع أكثر تعقيداً وتداخلاً.

في ضوء كل هذه العوامل، تبدو التوازنات الجيوسياسية الجديدة ديناميكية ومتقلبة، تتطلب من الدول مرونة في السياسات الخارجية، وقدرة على التكيف مع متغيرات سريعة.²

قد تشهد الفترة القادمة مزيداً من إعادة تشكيل التحالفات، وتغير موازين القوى بين الدول التقليدية والناشئة، مع بروز دور أكبر للمنظمات الإقليمية والدولية في محاولة لاحتواء الأزمات والتقليل من مخاطر التصعيد.

كما أن العلاقات بين القوى الكبرى ستكون أكثر تعقيداً، بين منافسة شديدة من جهة، ومحاولات تعاون وانتقال سلس للسلطة من جهة أخرى، مع التركيز على قضايا عالمية مثل الأمن الصحي، التغير المناخي، وأمن الفضاء السيبراني.³

¹Kissinger Henry, *World Order*, Penguin Books, 2014, pp. 215-250.

²Ikenberry G. John, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*, Princeton University Press, 2011, pp. 310-314.

³Friedman George, *The Next Decade: Empire and Republic in a Changing World*, Anchor Books, 2012, pp. 85-89.

سيناريو العلاقات الصينية الأمريكية: بين التصعيد الاستراتيجي والتوازن المرن

تعتبر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة من أكثر العلاقات تعقيداً وتأثيراً في النظام الدولي المعاصر، نظراً لكون الطرفين يمثلان قطبي القوة الاقتصادية والعسكرية في القرن الحادي والعشرين.

وقد شهدت هذه العلاقات تحولات متسارعة خلال السنوات الأخيرة، خاصة منذ عام 2016، حيث تصاعد التنافس الاستراتيجي بين البلدين ليشمل مجالات متعددة، من التجارة والتكنولوجيا، إلى الأمن والمجالين السيبراني والفضائي. وفي ظل استمرار الخلافات العميقة حول ملفات محورية، وفي مقدمتها قضية تايوان، يصبح من الضروري استشراف المسارات المحتملة التي قد تتخذها هذه العلاقة في المستقبل القريب.

يبرز أول هذه السيناريوهات في احتمال التصعيد والمواجهة المفتوحة، وهو السيناريو الذي يقوم على فرضية دخول العلاقات الثنائية في نفق تصادمي خطير، قد ينطلق من صدام عسكري محدود في بحر الصين الجنوبي أو في مضيق تايوان.

ويمكن أن تؤدي التحركات العسكرية الصينية حول الجزيرة، أو إعلان استقلال تايوان، إلى تدخل أمريكي مباشر، ما يرفع منسوب التوتر إلى مستوى غير مسبوق.

كما أن ازدياد الضغوط الاقتصادية والعقوبات المتبادلة، وتضييق الخناق على الشركات التكنولوجية الكبرى، قد يدفع نحو نشوء "حرب باردة جديدة"، تنقسم فيها التحالفات الإقليمية والدولية بشكل حاد، مع ما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي وسلاسل التوريد.

في مقابل هذا السيناريو المتشائم، يُطرح سيناريو **التعاون الحذر أو التنافس المضبوط**، حيث تستمر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة ضمن إطار من التنافس الجيوسياسي، ولكن دون انزلاق نحو مواجهة شاملة.

ففي هذا السياق، يتوقع أن يلجأ الطرفان إلى الحوار الاستراتيجي في الملفات الحساسة مثل المناخ، الطاقة، والأمن الصحي، بالتوازي مع الحفاظ على مستويات معينة من الردع المتبادل في القضايا الخلافية.

وتعتبر تايوان في هذا السيناريو موضوعاً حساساً يُدار بقدر كبير من "الغموض الاستراتيجي"، دون إعلان مواقف نهائية قد تفجر الوضع القائم. ويقوم هذا المسار على إدراك متبادل بأن الصراع المفتوح لا يخدم المصالح الجوهرية لأي من الطرفين، خاصة في ظل التشابك الاقتصادي بين القوتين.

أما السيناريو الثالث، والذي يبدو الأقرب للتحقق في المدى المنظور، فهو السيناريو المرن أو الهجين، حيث تتأرجح العلاقات بين فترات من التصعيد وفترات من التهدئة، بحسب تغير المعادلات السياسية الداخلية في كلا البلدين، والضغط الدولي الطارئة.

يمكن أن نشهد في السنوات القادمة استمرارًا في النهج الأمريكي القائم على احتواء النفوذ الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع تعزيز التحالفات الإقليمية مثل QUAD و AUKUS، دون الوصول إلى مرحلة الصدام المباشر. كما أن الصين من جهتها قد تواصل تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي، مع تجنب المواجهة المباشرة التي قد تكلفها مكاسبها الاستراتيجية.

ويبقى العامل التايواني عنصرًا متغيرًا في هذا السيناريو، قابلاً للانفجار في حال حدوث تغييرات حادة في الوضع الداخلي للجزيرة أو في ميزان القوى الإقليمي.

من خلال كل ما سبق يمكن القول إن مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية سيظل مرهونًا بتوازن دقيق بين منطق القوة ومنطق المصالح، في عالم يتجه نحو مزيد من الاستقطاب وعدم اليقين.

وبينما تبقى احتمالات التصعيد قائمة، فإن السيناريو الأكثر ترجيحًا يتمثل في بقاء العلاقة داخل إطار من التنافس الاستراتيجي القابل للضبط، في انتظار تحولات كبرى قد يعيد فيها النظام الدولي تشكيل نفسه من جديد.

خاتمة

قضية تايوان هي من بين أكثر القضايا الجيوسياسية تعقيداً في العصر الحديث، لما تحملها من أبعاد تاريخية وقانونية، ولارتباطها الوثيق بصراع النفوذ بين الصين والولايات المتحدة.

وقد بيّنت هذه الدراسة أن التوتر المتصاعد حول تايوان لم يعد مجرد ملف إقليمي، بل تحوّل إلى محور استراتيجي في إعادة تشكيل التوازنات الدولية، وواجهة صدام مفتوحة بين قوتين عظميين تسعى كلٌّ منهما إلى ترسيخ نفوذها في النظام العالمي الجديد.

أظهرت نتائج الدراسة أن موقف الصين من تايوان يقوم على مبدأ سيادي راسخ، يجعل من وحدة الأراضي الصينية قضية غير قابلة للتفاوض، في حين تعتمد الولايات المتحدة سياسة مزدوجة تقوم من جهة على الاعتراف بمبدأ "الصين الواحدة"، ومن جهة أخرى على دعم تايوان سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، باعتبارها حليفاً استراتيجياً في وجه تنامي النفوذ الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وقد اتضح أيضاً أن العلاقات الصينية الأمريكية تشهد تعقيداً متزايداً نتيجة تداخل الملفات، فالمواجهة لا تتوقف عند حدود تايوان، بل تشمل أبعاداً أوسع، كالمنافسة التكنولوجية، وسباق التسلح، والحرب التجارية، والمناورات العسكرية، فضلاً عن التوترات الناتجة عن أزمت دولية موازية، مثل الحرب في أوكرانيا، وأزمة سلاسل التوريد، والتحويلات في النظام الاقتصادي العالمي.

إنّ الصراع حول تايوان بات يعكس منطقاً جديداً في إدارة العلاقات الدولية، قوامه التحالفات الاستراتيجية، والحروب غير المباشرة، واستعراض النفوذ، ومحاولة كل طرف فرض أمر واقع يخدم مصالحه. وهو ما يجعل من المنطقة بؤرة توتر دائم، مرشحة للانفجار في أية لحظة، خاصة مع تزايد الخطابات التصعيدية والتدخلات العسكرية المتكررة في محيط مضيق تايوان.

نتائج الدراسة :

- تحوّل قضية تايوان من نزاع محلي إلى صراع استراتيجي عالمي بين الصين والولايات المتحدة.
- تمسك الصين بمبدأ السيادة ووحدة الأراضي الصينية كخط أحمر لا يمكن تجاوزه.
- اعتماد الولايات المتحدة سياسة الموازنة بين الاعتراف بالصين الواحدة ودعم تايوان كحليف استراتيجي.
- تزايد تعقيد العلاقات الصينية الأمريكية نتيجة تداخل الملفات السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- ارتفاع احتمالات التصعيد في مضيق تايوان نتيجة تزايد الاستنزافات والتدخلات العسكرية.

توصيات الدراسة:

1. الدعوة إلى تبني خطاب دبلوماسي متزن من جميع الأطراف، بعيداً عن الاستفزازات، والعمل على فتح قنوات حوار بناءة بين الصين والولايات المتحدة وتايوان.
 2. تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية للقيام بوساطات نزيهة قادرة على التخفيف من حدة التوتر، وضمان احترام مبادئ القانون الدولي دون انحياز.
 3. تشجيع مبادرات التعاون الاقتصادي والثقافي بين ضفتي المضيق، بما يعزز فرص التفاهم والتكامل بدلاً من الانقسام والمواجهة.
 4. الحذر من توظيف قضية تايوان في حسابات سياسية ظرفية من قبل القوى الكبرى، لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية على الأمن والاستقرار الدوليين.
 5. دعم البحوث والدراسات الاستشرافية حول مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، وانعكاساتها على العالم العربي، وعلى موازين القوة العالمية في العقود القادمة.
- يمكن القول إن قضية تايوان أصبحت مرآة عاكسة لتحولات النظام الدولي، ومفتاحاً لفهم التوجهات الجديدة في الصراع بين الشرق والغرب.
- وهي تمثل، في جوهرها، اختباراً حقيقياً لقدرة البشرية على تجنب المواجهة والانتصار للحلول السلمية، في عالم لم يعد يحتمل مزيداً من الحروب والانقسامات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب العربية:

1. إسماعيل العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر، القاهرة، 2017.
2. جوزيف ناي، نهاية القرن الأمريكي، ترجمة: محمد إبراهيم عبد الله، مكتبة العبيكان.
3. حسن أبو طالب، السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد، جامعة القاهرة.
4. حنان قنديل، الصين وتايوان والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2003.
5. رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام، القاهرة، 2005.
6. سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية: نظريات ومفاهيم، دار النهضة العربية، 2019.
7. علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009.
8. محمد أبو زيد، سياسات الردع الأمريكية: دراسة في المفهوم والتطبيق، دار العربي للنشر، القاهرة، 2020.
9. محمد طلال خليل، الصراع الصيني الأمريكي في ظل إدارة ترامب، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2020.
10. مصطفى أحمد، الحرب التجارية في عهد بايدن: استمرارية أم تحوّل؟، المركز العربي للأبحاث، 2022.
11. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات، 2010.

المقالات العلمية :

12. أحمد دياب، "العلاقات الأمريكية - الصينية - بعد نصف قرن من دبلوماسية بنج بونج"، مجلة السياسة الدولية، 2021.
13. سالي نبيل شعراوي، "العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي"، العربي للنشر، 2018.
14. القيسي، وسام صباح، "الولايات المتحدة وصيغة الصين الواحدة"، مجلة الكلية الأمنية، 2020.
15. عبد الله الطائي، "أبعاد المواجهة التكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة"، مجلة المستقبل العربي، 2021.
16. عبد الرحمن فتحي، "الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة: الأسباب والنتائج"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2020.
17. مي عبد الله الشافعي، "حرب التكنولوجيا بين الصين وأمريكا"، مجلة السياسة الدولية، 2021.
18. شريفة كلاع، "المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان"، جامعة الجزائر 3، 2022.

ثالثا/ المواقع الإلكترونية:

1. وليد سليم عبد الحي، المواجهة الدولية القادمة تايوان - ومن الضروري انتظار هذين الحدثين الهامين،

03 جوان 2022 <https://bit.ly/3bjZxHK>

2. قضية تايوان والحاجة إلى قانون دولي عادل، العربي الجديد، موقع إلكتروني .
<https://www.alaraby.co.uk/> (تاريخ الزيارة: 2025/02/10)
3. الغموض الاستراتيجي.. ما هو الموقف الأمريكي من تايوان، 2022/08/02.
<https://bit.ly/3oPZdnh> (تاريخ الزيارة: 2025/02/14)
4. بسبب الزيارة، كادت الحرب أن تندلع بين أميركا والصين في 3 أغسطس 1995.
<https://bit.ly/3vDinud> (تاريخ الاطلاع: 2024/02/16)

1. U.S. Department of State. (1972). Shanghai Communiqué
<https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v17/d203>
2. Congress of the United States. (1979). Taiwan Relations Act.
<https://www.congress.gov/bill/96th-congress/house-bill/2479>
3. Center for Strategic and International Studies (CSIS). The U.S.-China Trade War: A Timeline, 2020.
<https://www.csis.org>
4. The White House. Interim National Security Strategic Guidance, 2021.
<https://www.whitehouse.gov>

Books:

19. Allison, Graham. **Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?** Houghton Mifflin Harcourt, 2017.
20. Beckley, Michael. **Unrivaled: Why America Will Remain the World's Sole Superpower.** Cornell University Press, 2018.
21. Bush, Richard C. **Uncharted Strait: The Future of China-Taiwan Relations.** Brookings Institution Press, 2013.
22. Bush, Richard C. **Difficult Choices: Taiwan's Quest for Security and the Good Life.** Brookings Institution Press, 2021.
23. Kaplan, Robert D. **Asia's Cauldron: The South China Sea and the End of a Stable Pacific.** Random House, 2014.
24. Kaplan, Robert D. **The Revenge of Geography.** Random House, 2012.
25. Lawrence, Robert Z. **China and the United States: Trade Conflict and Solutions.** Peterson Institute for International Economics, 2019.
26. Madan, Tanvi. **Fateful Triangle: How China Shaped U.S.-India Relations during the Cold War.** Brookings Institution Press, 2020.
27. Nye, Joseph S. **Soft Power: The Means to Success in World Politics.** 2004.
28. Stuart Harris. **China's Foreign Policy.** Polity Press, 2014.
29. Sutter, Robert G. **U.S.-Chinese Relations: Perilous Past, Pragmatic Present.** Rowman & Littlefield, 2010.

30. Wang, Dong. *The United States and China: A History from the Eighteenth Century to the Present*. Rowman & Littlefield, 2021.

Articles :

31. Levy, Jack S. "Theories of General War." *World Politics*, Vol. 35, No. 3, 1983.
32. Glaser, Bonnie S. "The Taiwan Strait Crisis: Political Signals and Military Exercises." CSIS, 2023.
33. Mastro, Oriana Skylar. "The Taiwan Temptation." *Foreign Affairs*, 2021.
34. Campbell, K., & Doshi, R. "The United States and the Indo-Pacific." *Foreign Affairs*, 2022.
35. Smith, Sheila. "Japan's Evolving Security Policy and the Taiwan Issue." Council on Foreign Relations, 2022.

Sites :

36. U.S. Department of State. *Shanghai Communiqué*, 1972
37. U.S. Congress. *Taiwan Relations Act*, 1979.
38. Center for Strategic and International Studies (CSIS), *The U.S.-China Trade War: A Timeline*, 2020.
39. Stimson Center. *U.S.-Taiwan Security Cooperation Report*, 2020.
40. Ministry of Foreign Affairs of Japan, *Statement on Ballistic Missiles in EEZ*, 2022.
41. Ministry of National Defense of China, *Official Statement on August 2022 Exercises*, 2022.
42. The White House, *Economic Report of the President*, 2020.
43. The White House, *Interim National Security Strategic Guidance*, 2021.

فهرس المحتويات

4	شكر و عرفان
5	إهداء
7	ملخص الدراسة:
أ	مقدمة
12	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي وانعكاسات قضية تايوان على العلاقات الصينية الأمريكية
12	تمهيد:
13	المبحث الأول: جذور قضية تايوان: أسبابها وتطورها التاريخي:
14	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقضية تايوان.
18	المطلب الثاني: الوضع القانوني والسياسي لإقليم تايوان
22	المطلب الثالث: الموقف الصيني والدولي من قضية تايوان
25	المبحث الثاني: السياق العام لتطور العلاقات الصينية- الأمريكية
25	المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة.
33	المطلب الثاني: الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية في العلاقات الثنائية.
36	المطلب الثالث: مفهوم "الصين الواحدة" في السياسة الأمريكية.
39	المبحث الثالث: مجالات وأبعاد التنافس الصيني- الأمريكي
39	المطلب الأول: الأبعاد العسكرية والأمنية.
42	المطلب الثاني: الأبعاد السياسية والدبلوماسية.
45	المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية والتجارية.
51	الفصل الثاني: التطورات في العلاقات الصينية الأمريكية من 2016-2024
51	المبحث الأول: نظرة دونالد ترامب (2016-2020) للعلاقات مع الصين
51	المطلب الأول: السياسات الأمريكية التجارية والعسكرية تجاه الصين.

فهرس المحتويات

54	المطلب الثاني : تأثير العلاقات مع تايوان خلال هذه الفترة.....
57	المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية -الصينية- في فترة حكم جوبايدن (2021-2024)
57	المطلب الأول: التحول في السياسة الأمريكية تجاه الصين
60	المطلب الثاني: تايوان كمحور في الاستراتيجية الأمريكية في آسيا
63	المبحث الثالث: تأثير الأزمات الدولية على مسار واتجاهات قضية تايوان
63	المطلب الأول:تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على قضية تايوان
65	المطلب الثاني: قضية تايوان في ميزان التوازنات الجيوسياسية الجديدة
66	خاتمة
69	قائمة المصادر والمراجع:
73	فهرس المحتويات

